المجلة الدولية للقانون
INTERNATIONAL REVIEW OF LAW

OPEN ACCESS

Submitted: 20 Sep 2015
Accepted: 09 Jan 2016

Research Article

حماية حقوق المؤلف في القانون الإماراتي في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة

رامي علوان

كلية إدارة الأعمال، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

*rolwan@sharjah.ac.ae

ملخص

يحظى قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية خاصة لتحقيق الآمال المعقودة على «رؤية الإمارات لعام ٢٠٢١» التي تتطلع إلى جعل الدولة من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد الإماراتي. قام المركز العالمي للملكية الفكرية في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠١٥ بنشر دراسة حول تقييم قوانين الملكية الفكرية وقوانين حقوق المؤلف في أكثر من ٣٠ دولة من دول العالم ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وقد انتقدت الدراسة قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي بزعم أنه لا يحمي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بشكل كافٍ في شبكة الإنترنت.[1] يتمحور هذا البحث حول دراسة مدى ملائمة القانون المذكور للتطورات التكنولوجية في القرن الواحد والعشرين، ويقترح إجراء تعديلات مختلفة على القانون من شأنها – في حال اعتمادها – تلبية طموح دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطنيها في عصر الإنترنت والوصول لاقتصاد المعرفة (knowledge economy) وخلق بيئة تنافسية لها إقليميًا وعالميًا.

الكلمات المفتاحية: دولة الإمارات العربية المتحدة؛ قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي؛ شبكة الإنترنت والعصر الرقمي.

[1] See Global Intellectual Property Center, U.S. Chamber of Commerce, Global Intellectual Property Index 2015, available at: ‹http://www.theglobalipcenter.com/wp-content/themes/gipc/map-index/assets/pdf/Index_Map_Index_3rdEdition.pdf›.

Cite this article as: Olwan RM. حماية حقوق المؤلف في القانون الإماراتي في ضوء التطورات التكنولوجية الحداثة *International Review of Law* 2016:8 http://dx.doi.org/10.5339/irl.2016.8.

http://dx.doi.org/10.5339/irl.2016.8
© 2016 Olwan, licensee HBKU Press. This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution license CC BY 4.0, which permits unrestricted use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

QSCIENCE.com
An Initiative of Qatar Foundation

Abstract

Copyright law is important for the United Arab Emirates (UAE) as the county aims to be a leading nation in the region and globally by the Golden Jubilee of the Union. The US Chamber's Global Intellectual Property Center in Washington, DC published in 2015 the intellectual Property Index criticizing the copyright law in the UAE for not dealing properly with piracy over the Internet. This article examines to what extent the *UAE Federal Copyright Law No. 7 of 2002* (as amended) deals properly with digital issues in the internet age in the 21st Century. It argues that reforming the UAE copyright law is needed crtically to suit the ambitious agenda of the country to be a knowledge-based economy that fosters innovation and creativity in accordance with the UAE Vision 2021. Finally, the paper will also provide suggestions and recommendations to reform the UAE copyright regime to be more responsive to the needs of the country and its citizens in the digital age.

مقدمة

يعيش العالم اليوم ثورة متسارعة في مجال الاتصالات والمعلومات والحاسبات الإلكترونية تُعرف بثورة الاتصال الإلكتروني. وقد أدت هذه الثورة ممثلة في وسائل الاتصالات الحديثة، مثل الأقمار المدارية وشبكات الاتصال الثابتة والنقالة والإنترنت، إلى إحداث تغييرات كبيرة في طبيعة التواصل والاتصال بين سائر البشر. وقد نجحت شبكة الإنترنت منذ بداية نشأتها في منتصف الخمسينيات، وعلى مدار انتشارها الواسع منذ أوائل التسعينيات حتى يومنا هذا، في توفير إمكانات مذهلة وغير مسبوقة لتبادل المعلومات والبيانات عبر الفضاء الإلكتروني (cyberspace) بين المستخدمين في دول وبقاع مختلفة من العالم. وأدى التسارع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات (Information Communication Technologies, ICT) والهواتف المحمولة وانخفاض تكلفة شراء الحواسيب الشخصية وتوافر الاتصال السريع بشبكة الإنترنت (Asymmetric Digital Subscriber Line, ADSL) إلى تضييق الفجوة الرقمية (digital divide) بين الدول المنتجة للتكنولوجيا والدول المستخدمة لها. وقد سهلت التقنيات المختلفة نسخ الأعمال الفكرية ونقلها ونشرها عبر الشبكة بسرعة وبأقل تكلفة.[1] ونتيجة سعي الأفراد والشركات والحكومات إلى الاستفادة من الإمكانات التي توفرها شبكة الإنترنت، نشأت مجموعة من العلاقات المتشابكة التي لابد للقانون أن يقوم بضبطها ووضع القواعد الناظمة لها حتى يعرف كل مستخدم ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

يدرس هذا البحث قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي ويحاول أن يجيب عن عدة أسئلة أهمها: إلى أي مدى يستجيب القانون المذكور للتطورات التكنولوجية في العصر الرقمي وخاصة شبكة الإنترنت؟ وما مدى تحقيقه للتوازن المطلوب بين حماية حقوق المؤلفين والمبدعين من جهة وتمكين المستخدمين من الاطلاع على الأعمال الفكرية في شبكة الإنترنت واستخدامها بحرية من جهة أخرى. ويقسم البحث إلى ثلاثة مباحث هي على التوالي حقوق المؤلف في شبكة الإنترنت (المبحث الأول)، ومدى ملائمة قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي للتطورات التكنولوجية في شبكة الإنترنت (المبحث الثاني) وعصرنة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي (المبحث الثالث).

[1] See Ian Hargreaves and Bernt Hugenholtz, Copyright Reform for Growth and Jobs: Lisbon Council Policy Brief, Issue 13/2013, available at ‹http://www.lisboncouncil.net/publication/publication/95-copyright-reform-for-growth-and-jobs-modernising-the-european-copyright-framework.html›. Last visited Dec. 13, 2015.

المبحث الأول: حقوق المؤلف في شبكة الإنترنت

يمكن دراسة حقوق المؤلف في شبكة الإنترنت في مطلبين يتطرق الأول منهما لإشكالية حقوق المؤلف في شبكة الإنترنت؛ في حين يدرس الثاني تجارب الدول المختلفة لمجابهة التحديات التكنولوجية في شبكة الإنترنت.

المطلب الأول: إشكالية حقوق المؤلف وشبكة الإنترنت

تقوم الشركات التجارية التي ترغب في ممارسة أعمال التجارة الإلكترونية والبيع والشراء بواسطة شبكة الإنترنت (e_business) بتأسيس مواقع إلكترونية لها. ويقوم أصحاب المواقع الإلكترونية بعرض أعمالهم الفكرية، مثل النصوص المكتوبة وملفات الموسيقى والأفلام وقواعد البيانات والبرامج والصور والخرائط والعلامات التجارية في هذه المواقع التي يزداد عددها يومًا بعد يوم. وتوفر الحواسيب لمستخدميها إمكانات غير مسبوقة في النسخ ونقل البيانات والمعلومات بسرعة وبسهولة في عالم افتراضي (virtual cyberspace) تنعدم فيه الحدود الجغرافية (borderless)، مما يؤثر بدوره تأثيرًا مباشرًا على حماية حقوق الملكية الفكرية في شبكة الإنترنت. ومع التقدم التكنولوجي الهائل واستحداث وسائل جديدة لنشر الإبداعات الفكرية، توسعت مجالات حماية حقوق المؤلف وازدادت التحديات والتساؤلات القانونية ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع المصنفات الموسيقية وتبادلها عبر شبكة الإنترنت (music piracy).

تُعرف حقوق الملكية الفكرية بأنها مجموعة من الحقوق التي يمنحها القانون للمؤلف أو مالك العلامة التجارية أو صاحب البراءة أو النموذج الصناعي...إلخ، بغية حماية حقوقه من الأشخاص الذين يقومون بالاعتداءات المختلفة عليها.[٣] وقد قامت عدد من الدول بتعديل قوانين حقوق المؤلف والقوانين الأخرى لتضمن نصوصًا من شأنها توفير حماية صريحة لمحتويات المواقع الإلكترونية، مثل النصوص المكتوبة والبرمجيات المختلفة وقواعد البيانات، وشددت قوانين أخرى من العقوبات التي يمكن توقيعها في حالة الاعتداء على المحتوى الإلكتروني.[٤] ولكن الحماية القانونية قد لا تكفي بسبب صعوبة إنفاذ هذه القوانين على شبكة الإنترنت، فحتى في حال اكتشاف صاحب الحق أن حقه معتدى عليه، ليس من السهولة بمكان تتبع المعتدين ومقاضاتهم بغية التعويض عن الأضرار الناجمة عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

وقد وجدت آراء مختلفه تتعلق بكيفية توفير حماية فعّالة لحقوق المؤلف في الفضاء الإلكتروني. فهناك من يرى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال توفير حماية كافية لهذه الحقوق في شبكة الإنترنت. على سبيل المثال؛ يرى جون بري بارلو (John Perry Barlow) أن وضع قوانين جديدة لحماية حقوق المؤلف في الشبكة لا جدوى منه وذلك لأن الإنترنت قادر على تنظيم نفسه (self–regulation) من دون أي تدخل يذكر من جانب مشرّعي الدول المختلفة.[٥] ويقترح آخرون الاستعاضة بالمجمل عن حقوق الملكية الفكرية بما يُعرف ببدائل الملكية الفكرية (alternatives to intellectual property)[٦]، وبشكل خاص الاعتماد على القانون المدني أو قانون العقود[٧] (contract law) وقواعد البيانات[٨] (database) ونظم الضريبة ومقابل التأليف[٩] (tax and royalty systems) التي تدفع لأصحاب الأعمال الفكرية لتعويضهم عن الاعتداءات التي

---

[٣] David Bainbridge and Claire Howell, *Intellectual Property Management* (Routledge, 2014) at 2. See also Catherine Conlston and Jonathan Galloway, *Modern Intellectual Property Law* (Routledge, 3rd ed., 2010) at 2.

[٤] See for example the UK Copyright and Rights in Databases Regulations 1997, available at ‹http://www.legislation.gov.uk/uksi/1997/3032/part/III/made›, and the UK Digital Economy Act 2010, available here ‹http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/24/contents›. See also the UK Electronic Commerce E.C Directive Regulation 2002, available at ‹http://www.legislation.gov.uk/uksi/2002/2013/contents/made›.

[٥] John Perry Barlow, A Declaration of Independence of Cyberspace, February 8 ,1996, available at ‹https://projects.eff.org/~barlow/Declaration-Final.html›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٦] Oliver Bennett, William Fisher, Teddy Kalaw, and Jack Lerner, *Alterntives to Intellectual Property*, Berkman Center for Internet and Society, Harvard Law School (2001), available at ‹http://cyber.law.harvard.edu/ilaw/Contract/›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٧] P. Bernt Hugenholtz, *Code as Code, Or the End of Intellectual Property as We Know It*, Maastricht Journal of European and Comparative Law, (1999) vol. 6, at 308–318, available at ‹http://www.ivir.nl/publicaties/download/1079›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٨] See Mark J. Davison, *The Legal Protection of Databases*, Cambridge, 2003.

[٩] William W. Fisher III, *Promises to Keep: Technology, Law, and the Future of Entertainment*, Stanford University Press, 2004, chapter 6, at 199.

تقع على أعمالهم. وهناك اتجاهات أخرى تدعو لتبني فلسفة حركة البرمجيات المفتوحة (open source movement)[١٠]، وتفعيل الإجراءات التكنولوجية (technological measures) لمنع الاعتداء على الأعمال الفكرية. ورغم أهمية الموضوعات المطروحة إلا أن الباحث يرى أنه لا يمكن الاستغناء عن حقوق الملكية الفكرية ببدائل أخرى حيث إن ذلك سيخلق معارضة شديدة من قِبل المؤلفين وأصحاب الحقوق، كما يُعد ذلك أيضًا مخالف للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية التي وقعتها أغلب الدول.

ولم تقف الشركات التجارية مالكة حقوق التأليف مكتوفة الأيدي تجاه التطورات التكنولوجية الأخيرة، خاصة وقد أحست من وجهة نظرها أن قوانين حقوق المؤلف لا توفر الحماية الواجبة في الفضاء الإلكتروني، فبادرت إلى ابتداع تقنيات من شأنها تعزيز الحماية، ومن هذه التقنيات نخص بالذكر نظم التشفير (encryption)، وأنظمة الأمان (trusted system)، وتدابير الحماية التكنولوجية (technological protection measures)، وأنظمة إدارة حقوق المؤلف (electronic copyright management systems)، وتقنيات الوشم (watermarks). إلا أن قراصنة الإنترنت (hackers) والمخترقين (crackers) تمكنوا من تجاوز التقنيات الجديدة وعملوا على جعلها عديمة النفع، وكان لابد من سن قوانين جديدة لمعالجة اختراق التقنيات التي تعمل على حماية حقوق الملكية الفكرية[١١] (protection of technological protection measures).

ويعتقد العديد من خبراء الإنترنت أن تشديد الحماية سواء أكانت قانونية (legal) أم تقنية (technological) ومحاولة إيجاد نظم وبدائل لحقوق الملكية الفكرية قد أثر سلبًا على تطور الإنترنت، وحقق عكس ما كان متوقعًا حيث جعلها أكثر انغلاقًا بعد أن كانت مفتوحة؛ مما أدى بدوره إلى الحد من حرية الإبداع والابتكار.[١٢] وهذا الرأي يجانب الصواب حيث إن هناك العديد من المبادرات التي تطلقها المؤسسات غير الربحية والأفراد العاديين لجعل الإنترنت في حالة من التطور والتجدد الدائمين.[١٣] ومن الضروري في هذا الشأن العمل على وضع قوانين تخلق التوازن المطلوب بين حماية حقوق أصحاب الملكية الفكرية على الإنترنت وتمكين الإنسانية أجمع من الاستفادة من هذه الأعمال ضمن شروط وضوابط معينة. ومن المهم كذلك تطوير تقنيات وابتكارات جديدة من شأنها دعم الحرية والابتكار في شبكة الإنترنت حتى تظل متجددة ومتطورة على الدوام.

وينتقد البروفيسور لورنس ليسيغ من كلية القانون في جامعة هارفرد (Harvard Law School) ما آلت إليه الأمور بالنسبة لحقوق المؤلف في شبكة الإنترنت، ويرى أن القانون ما زال غير فعّال في البيئة الرقمية (digital age) بالرغم من التشدد في الحماية في الشبكة. ويضيف أن الإشكالية الحقيقية لقانون حقوق المؤلف لا تكمن في عدم الالتزام به، وإنما تتعلق أساسًا بالنظام القانوني الذي يحكم المصنفات الفكرية، فكل استخدام للمصنفات الفكرية في شبكة الإنترنت يشكل اعتداءً على حقوق المؤلف، مما يحتم إعادة التفكير بالقانون وتعديله ليتناسب مع التصرفات الطبيعية لمستخدمي الشبكة. وقد أصبح القانون أكثر تعقيدًا مما ينبغي، والأصل أن يكون مفهومًا من قِبل جميع الأشخاص وليس فقط المتخصصين والقانونيين منهم.[١٤] وبرأيه بات إيجاد قانون متناسب ضروريًا أكثر من أي وقت مضى وذلك لضرورة حماية حقوق المؤلفين ومن في حكمهم وتوفير الفرص للاستفادة من الأعمال الفكرية للباحثين والهواة والمبدعين والمستخدمين في شبكة الإنترنت على حد سواء.[١٥]

---

١٠. See Free Software Foundation (FSF) ‹http://www.fsf.org›.

١١. See article 11 of the WIPO Copyright Treaty of 1996, available at ‹http://www.wipo.int/wipolex/en/treaties/text.jsp?file_id=295157›.

١٢. Lawrence Lessig, *Free Culture, How Big Media Uses Technology and the Law to Lock Down Culture and Control Creativity* (The Penguin Press, New York, 2004), available at ‹http://www.free-culture.cc/freeculture.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

١٣. See Creative Commons Organization, ‹http://www.creativecommons.org› and Free Culture Foundation, ‹http://www.freeculture.org›.

١٤. Pamela Samuelson, The Copyright Principles Project: Directions for Reform, 25 Berkeley Technology Law Journal 1175 (2010),available at ‹http://scholarship.law.berkeley.edu/facpubs/563/›. Last visited Dec. 3, 2015.

١٥. See Kaitlin Mara, *Lessig Calls for WIPO to Lead Overhaul of Copyright System*, Intellectual Property Watch, Nov. 5, 2011, available at ‹http://www.ip-watch.org/2010/11/05/lessig-calls-for-wipo-to-lead-overhaul-of-copyright-system/›. Last visited Dec. 3, 2015.

ومن الجدير بالذكر أن قانون حقوق المؤلف قد أصبح أهم من أي وقت مضى في بيئة الإنترنت ليس فقط بالنسبة للمؤلفين وأصحاب الأعمال الذين يريدون حماية وإنفاذ حقوقهم في شبكة الإنترنت، بل بالنسبة لجميع مستخدمي الشبكة وخصوصًا أولئك المستهلكين العاديين الذي يرغبون بزيارة المواقع الإلكترونية المختلفة وتنزيل البرامج وقراءة الأخبار والمقالات ونشرها وإرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني والتحدث مع الأصدقاء من خلال الشبكة. وقد تشكل هذه الأفعال اليومية العادية التي يقوم بها مستخدمو الشبكة اعتداءً على حقوق المؤلفين في حالة عدم الحصول على الموافقة المسبقة من أصحابها وذلك على الرغم من كونها لا تسبب أي أضرار مادية، بل قد تساعد في ذيوع صيت أصحابها وزيادة الاهتمام بأعمالهم.[١٦]

وتثير قوانين حقوق المؤلف تحديات جديدة، خاصة أن أغلب المحتوى المزود للمستخدمين في شبكة الإنترنت لا يعود لشركات كبيرة بل لأشخاص عاديين غير محترفين ولديهم حاجات مختلفة عن حاجات هذه الشركات.[١٧] وتعتبر هذه القوانين مهمة بالنسبة للمستخدمين، إذ إنه بفضل الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال قد يصبح المستخدم العادي مبدعًا ومؤلفًا في الشبكة.[١٨] ولهذه الأسباب مجتمعة، قامت العديد من الدول بإدخال تعديلات جوهرية على قوانين حقوق المؤلف وذلك بغية استيعاب التغيرات التكنولوجية في بيئة الإنترنت وتوفير بيئة مناسبة لمستخدمي الشبكة والشركات التجارية التي ترغب في الاستفادة من الإنترنت بشكل قانوني. وهذا ما سوف نتناوله في المطلب القادم.

المطلب الثاني: عصرنة قوانين حقوق المؤلف الوطنية في شبكة الإنترنت

قامت دول عديدة في العالم بعصرنة قوانين حقوق المؤلف لتواكب التطورات التكنولوجية، ومن بين هذه الدول نخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والهند وعدد من الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة[١٩] وفرنسا التي عدلت قوانينها في ضوء التوجيهات الأوروبية[٢٠] (European Directives) في هذا الصدد.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، قام الكونجرس الأمريكي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بسن قانون حق المؤلف في العصر الرقمي (Digital Millennium Copyright Act of 1998, DMCA)، وهو قانون ملائم للعصر الرقمي (digital age)، لأنه يوسّع الحماية للأعمال الرقمية من خلال ضمان عدم العبث أو التحايل أو إزالة الأدوات الموضوعة لحماية حقوق المؤلف (مثل التشفير أو التعمية). ويمنع القانون تداول أي أدوات أو تكنولوجيا تسمح بالتحايل (anti_circumvention) أو إزالة معلومات إدارة الحقوق (Right Management Information, RMI)، كما يضيف بنودًا جديدة خاصة بالملاذ الآمن (safe harbour provisions). ويحاول هذا القانون طمأنة مزودي خدمات الإنترنت وحمايتهم من المخالفات والاعتداءات التي ترتكب وفقًا لقانون حقوق المؤلف الأمريكي والتي قد تدفع بهم إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، مثل فرض ممارسات من شأنها تقليص خدماتهم للجمهور. ويعفي القانون بشكل خاص شركات مثل ياهو (Yahoo) وغوغل (Google) وغيرهم من المسؤولية القانونية بشرط قيامهم بتبني سياسات

---

١٦ Pamela Samuelson, *Copyright Law Needs a Digital-Age Upgrade*, SFgate, Sep. 26, 2010, available at ‹http://www.sfgate.com/opinion/article/Copyright-law-needs-a-digital-age-upgrade-3173257.php›. Last visited Dec. 3, 2015.

١٧ Ibid.

١٨ Digital Citizens Issue Alert: Copyright Modernization and Consumer Protection, (April 2013) available at ‹http://www.digitalcitizensalliance.org/cac/alliance/getobject.aspx?file=DCA_copyright›; Copyright Issues in the Digital Media (August 2004), available at ‹http://www.cbo.gov/sites/default/files/08-09-copyright.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

١٩ Her Majesty's Government (HMG), *Modernising Copyright: A Modern, Robust and Flexible Framework*, Government and response to consultation on copyright exceptions and clarifying copyright law, (December 2012), available at ‹http://www.all-partywritersgroup.co.uk/Documents/PDF/Modernising-copyright.aspx›; Her Majesty's Government (HMG), *Technical Review of Draft Legislation on Copyright Exceptions: Government* Response, Mar. 27, 2014, available at ‹https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/308732/response-copyright-techreview.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

٢٠ See Directive 2001/29/EC of the European Parliament and of the Council of May 22, 2001 on the harmonisation of certain aspects of copyright and related rights in the information society (Information Society Directicve), available at ‹http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32001L0029:EN:HTML›. Last visited Dec. 3, 2015.

تتعلق بإنهاء الخدمات المقدمة للمعتدين على حقوق المؤلف (notice and take down procedures) وبإزالة المحتوى الذي يمثل تعديًا على حقوق المؤلف بعد استلام المؤلف أو مالك حق التأليف تنبيهًا لإزالة المخالفة.[٢١] وفي كندا، تم تعديل قانون حقوق المؤلف الكندي[٢٢] بموجب «قانون عصرنة قانون حقوق المؤلف» بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيو لعام ٢٠١٢ (Copyright Modernization Act of ٢٠١٢)، ويهدف القانون المعدّل إلى تحديث حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة وهو يراعي الفرص ويستجيب للتحديات التي تتيحها شبكة الإنترنت، وهذا كله في ضوء المعايير الدولية في هذا الخصوص. ويسمح القانون للشركات والمعلمين والمكتبات والمستخدمين بالاستفادة من الأعمال الرقمية، ويوضح مسؤولية مزودي خدمات الإنترنت (Internet Service Providers (ISP) liability).[٢٣] كما يتضمن القانون استثناءات جديدة فيما يخص الاستخدام التحويلي (format shifting) والوقتي للأعمال الفكرية (time shifting) بحيث يمكن نسخ العمل لسماعه أو مشاهدته في وقت آخر وتخزينه مؤقتًا (backup copies)، بشرط عدم استخدام تدابير تكنولوجية للحماية (technological protection measures). ويوسع القانون من نطاق الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف لأهداف تعليمية (educational) وأهداف أخرى متعلقة بالتهكم والسخرية (satire and parody). كما أنه يحظر التحايل على الأقفال الرقمية (digital locks) والتدابير التكنولوجية الحديثة حتى لو كانت مخصصة للاستخدام الشخصي مع بعض الاستثناءات المحدودة مثل الاستثناء الخاص بالتشفير (encryption) وأمن الشبكات (security) والبحث (research) وفتح جهاز لاسلكي (wireless). ويوجب القانون على الشركات مزودة خدمات الإنترنت إرسال إشعارات خاصة بالاعتداء على حقوق المؤلفين للمشتركين أنفسهم بدلاً من أي جهات أخرى. وهو يميز بين التعديات التجارية وغير التجارية على الأعمال الفكرية، فيشدد العقوبة في حالة الاعتداء على الأعمال الفكرية من قِبل الشركات التجارية بحيث لا تقل الغرامة عن ٥٠٠ دولار كندي ولا تزيد على ٢٠,٠٠٠ دولار كندي، في حين تخفف العقوبة في الأحوال الأخرى. وأخيرًا يسمح القانون بإعادة إنتاج الأعمال الفكرية في صيغ بديلة إذا كانت قديمة الزمن، أو إذا لم تعد التكنولوجيا المطلوبة لاستخدام النسخة الأصلية متوفرة.[٢٤]

وفي أستراليا، تم تعديل قانون حقوق المؤلف لعام ١٩٦٨ مرتين في عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بعد أن أبرمت الدولة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤ (Australia United States Free Trade Agreement).[٢٥] وأدخلت عليه تعديلات أخرى في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠١٠. ففي عام ٢٠٠٦ جرت عدة تعديلات على القانون نخص منها بالذكر زيادة مدة حماية الأعمال الفكرية بعد وفاة المؤلف من ٥٠ عامًا إلى ٧٠ عامًا، وزيادة الحماية المقررة لمؤدي الأعمال (performers)، وتطوير حماية معلومات إدارة الحقوق، وتشديد العقوبات الجزائية على التعديات على الأعمال الفكرية خصوصًا التجارية منها، وإعطاء حقوق معنوية لمؤدي الأعمال على الهواء، وأخيرًا تقييد مسئوولية مزودي خدمات الإنترنت. وتتعلق تعديلات أخرى بالتزامات أستراليا بخصوص التحايل على التدابير التكنولوجية وفقاً للمواد (٤) و(٧) و(١٤) من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وجرى آخر تعديل على قانون حقوق المؤلف الأسترالي في عام ٢٠١٠ لمعالجة مسألة ترخيص إعادة البث الخاص بالستالايت المتعلق بالبث التلفزيوني.[٢٦]

---

[٢١] Deborah E. Bouchoux, Intellectual Property: The Law of Trademarks, Copyrights, Patents, and Trade Secrets, 4th Edition, (Cengage Learning, 2013), at 301- 302.

[٢٢] *Canadian Copyright Modernization Act*, assented on 29th June 2012, available here: ‹http://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/2012_20.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٢٣] *Canadian Copyright Modernization Act*, assented on 29th June 2012, available at ‹http://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/2012_20.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015. See also Robert D. McDonald and Margot E. Patterson, Canada: The Copyright Modernization Act: Canada's New Rights and Rules, November 20, 2012, available at ‹http://www.mondaq.com/canada/x/206402/Copyright/The+Copyright+Modernization+Act+Canadas+New+Rights+And+Rules›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٢٤] Ibid.

[٢٥] See Australia United States Free Trade Agreement of 2004 that came into effect in 2005, available at ‹https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/australian-fta/final-text›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٢٦] See for further explanation, Brian Fitzgerald et al., *Internet and E-commerce Law, Business and Policy*, (Lawbook Co. Thomson Reuteurs, 2011) 237-241.

وفي الهند، أُدخلت تعديلات على قانون حقوق المؤلف لعام ١٩٥٧ في الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠١٢. وقد جاءت التعديلات استجابة من المشرّع الهندي للتطورات التي شهدها المجتمع وبخاصة التكنولوجية منها، وللاتفاقيات الدولية لحقوق المؤلف التي صارت الهند طرفًا فيها (إتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين). وتم إدخال استثناءات جديدة في القانون تتعلق بالأشخاص المعاقين وفاقدي البصر (disabled and visually impaired people (VIPs) حيث سمح القانون لهم وللمنظمات التي تمثلهم بتحويل الأعمال الفكرية لصيغ أخرى بشرط ألا يكون الغرض تجاريًا، بل لأهداف شخصية وتربوية. وفي حال عدم إمكانية تطبيق هذا النص، يمكن لهؤلاء الأشخاص الاستفادة من التراخيص الإجبارية (compulsory licensing) بعد موافقة المجلس الهندي لحق المؤلف.[٢٧] وهناك تعديلات أخرى توسع من نطاق الاستخدام العادل (fair dealing)، واستثناءات مقررة للمكتبات غير التجارية التي سمح لها القانون برقمنة الأعمال المطبوعة ولكن بهدف الحفظ وبشرط أن يتم تبادل هذه الأعمال بين العاملين في المكتبات فقط. وتشمل التعديلات مسائل أخرى؛ مثل إدارة حقوق الملكية الفكرية، والتحايل على التدابير التكنولوجية، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ومجلس إدارة حقوق المؤلف.[٢٨]

وفي المملكة المتحدة، جرى تعديل قانون حقوق الملكية الفكرية الإنجليزي والمسمى «قانون حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والتصاميم» لعام ١٩٨٨ لأكثر من مرة لكي يتوافق مع التوجيهات الأوروبية. فقد جرى تعديل القانون في الأول من حزيران/يونيو من عام ٢٠١٤ بإدخال استثناءات جديدة خاصة بالمكتبات والمتاحف ومراكز الأبحاث والجهات التي تقوم بالأرشفة والأشخاص المعاقين والإدارة العامة والنقل والتهكم والسخرية (caricature parody and pastiche). كما تم تمديد الإدارة الجماعية للحقوق (collective licensing) وحماية الأعمال اليتيمة التي لا تحمل اسمًا أو لا يُعرف مؤلفها بصورة معقولة (orphan works).[٢٩]

وفي فرنسا، صدر قانون يهدف للتصدي لقرصنة الأعمال الفكرية من خلال شبكة الإنترنت[٣٠]، ويُعرف باسم قانون هدوبي (hadobi)؛ (the haute autorité pour la diffusion des oeuvres et la protection des droits sur internet) أو قانون الاستجابة المتدرج (three strikes law or graduated response) الذي تمت الموافقة عليه في عهد الرئيس الفرنسي ساركوزي عام ٢٠٠٩.[٣١] ويهدف القانون إلى قطع الإنترنت بصورة تدريجية عن المخالفين إذا تكررت الاعتداءات على الأعمال الفكرية المحمية بموجب قانون حقوق المؤلف، وكذلك في حالة الاشتباه بوجود تعدي على الأعمال الفكرية حتى لو كانت مثل هذه التعديات غير تجارية وشخصية فقط. وبموجب هذا القانون يستلم مستخدمو الإنترنت إنذارات متتالية (إنذارين بحد أدنى) عندما يكون هناك تبادل للأعمال المحمية من خلال تكنولوجيا الند للند (peer–to–peer networks)، وبعد القيام بالاعتداء للمرة الثالثة؛ تُفصل خدمة الإنترنت عن المستخدم المخالف ويُتخذ

---

[٢٧] See Sections 52(1) (zb) and 31B of the *Indian Copyright (Amendment) Act*, available at ‹http://www.wipo.int/edocs/lex-docs/laws/en/in/in066en.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٢٨] Proja Dodd, Amendments to the Indian Copyright Act, The New India: A Guide to Protection and Enforcing your Intellectual Assets, Apex Asia, 2014, 11-17.

[٢٩] *See Copyright, Design and Patent Act (CDPA)* 1988, available at ‹https://www.gov.uk/government/publications/copyright-acts-and-related-laws›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٣٠] انظر من هذا القبيل أيضًا قوانين نيوزيلندا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة (قانون الاقتصاد الرقمي لعام ٢٠١٠).

[٣١] See Wikipedia, Graduated Repose, available at ‹http://en.wikipedia.org/wiki/Graduated_response#cite_note-8›. Last visited Dec. 3, 2015.

Ibid.

بحقه إجراءات قضائية.[٣٢] ولكن المشرّع الفرنسي تنبه لخطورة مثل هذا القانون على حريات الأفراد وإلى عدم فاعلية الجزاءات التي جاء بها والتكلفة المالية الباهظة لتطبيقه مما جعله يعيد النظر فيه بتاريخ ٩ تموز/يوليو ٢٠١٣ ويستبدله بنظام الغرامات التي تبدأ بمبلغ ٦٠ يورو، وتفرض على الأشخاص الذين يستمرون في الاعتداء على حقوق المؤلف بالرغم من الإنذارات المتكررة.[٣٣] وهناك قانون فرنسي آخر هو قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي (Loi pour la confiance dans l'economic numerique)[٣٤] الذي صدر بتاريخ ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لحماية مزودي خدمات الإنترنت في بعض الحالات من المسائلة القانونية، مما يجعل التوجيه الأوروبي رقم ٣١/٢٠٠٠ الخاص بمجتمع المعلومات جزءًا لا يتجزأ من القانون.[٣٥]

وفي أيرلندا، قامت وزارة الوظائف والمشاريع والريادة (Ministery of Jobs, Enterprise and Innovation) بإعداد تقرير في ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ يبحث عصرنة قانون حقوق المؤلف الأيرلندي ويتضمن مقترحات مختلفة بشأن تطوير القانون، من بينها إنشاء مجلس لحقوق الملكية الفكرية في إيرلندا ودوائر لحقوق الملكية الفكرية داخل المحاكم الأيرلندية، فضلاً عن تشديد تدابير الحماية التكنولوجية ومعلومات إدارة الحقوق المذكورة. ويتضمن التقرير إدخال استثناءات جديدة على حقوق المؤلف مسموح بها بموجب التوجيهات الأوروبية ومن بينها تغيير الصيغة (format shifting)، والسخرية (parody)، والتعليم (education)، وذوي الإعاقة (disability)، والتراث (heritage)، والمحتوى المقدم من قِبل المستخدمين (user–generated content)، واستخراج البيانات (mining data). ويقترح التقرير إيداع الأعمال الفكرية بصيغة إلكترونية في شبكة الإنترنت (digital publications) واعتبار الاتفاقيات التي تحد من الاستثناءات المقررة لمصلحة المستخدمين باطلة.[٣٦]

المبحث الثاني:
مدى ملائمة قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي للتطورات التكنولوجية في شبكة الإنترنت

يمكن التعرف على مدى ملائمة قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي للتطورات التكنولوجية في شبكة الإنترنت من خلال معالجة الموضوع في مطلبين؛ يتضمن أولهما تقديم نظرة شمولية للقانون الإماراتي، في حين ينصرف الثاني إلى تقييم القانون الإماراتي وعلى الوجه الآتي:

المطلب الأول: نظرة عامة على قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي

منذ انْضِمام دولة الإمارات العربية المتحدة لمنظمة التجارة العالمية، قامت الدولة بعمل تعديلات مختلفة على قوانينها الاقتصادية عامة وقوانين الملكية الفكرية خاصة، وذلك لتتناسب مع التزاماتها بمقتضى الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وأبرزها اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٩٧١ المعدلة[٣٧]، واتفاقية روما لسنة ١٩٦١ الخاصة بحماية فناني ومنتجي

---

[٣٢] See Michael A. Arnold (al), *Graduated Response Policy and the Behavior of Digital Pirates: Evidence from the French 3-Strike(Hadopi)* Law, May 28, 2014, available at ‹http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2380522›. Last visited Dec.3, 2015.
Josh Taylor, *France Drops Hadopi Three-Strikes Copyright Law*, (July 10, 2013), available at ‹http://www.zdnet.com/article/france-drops-hadopi-three-strikes-copyright-law›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٣٣] *See Loi n° 2004-575 du 21 juin 2004 pour la confiance dans l'économie numérique,* JORF, n°0143, 22 juin 2004,p11168,texte n° 2, available at ‹https://www.legifrance.gouv.fr/›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٣٤] انظر التوجيه الأوروبي رقم ٣١/٢٠٠٠ الخاص بمجتمع المعلومات المتوفر على العنوان التالي:
‹http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32000L0031&from=en›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٣٥] The Report of the Copyright Review Committee, Moderising Copyright (Dublin 2013), available at ‹http://www.enterprise.gov.ie/en/Publications/CRC-Report.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٣٦] اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٩٧١ المعدّلة، موجودة على العنوان التالي:
‹http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/berne›.
وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة للاتفاقية بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤م بموجب المرسوم الاتحادي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤م.

التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة،[٣٨] ومعاهدتي الويبو بشأن حق المؤلف[٣٩] والويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لسنة ١٩٩٦ المعروفتين باسم «معاهدتي الإنترنت»؛ واللتين وضعتا قواعد دولية ترمي إلى منع النفاذ إلى المصنفات الرقمية في شبكة الإنترنت من دون تصريح.[٤٠] ودولة الإمارات العربية المتحدة طرف في معاهدات دولية حديثة أبرزها معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري لعام ٢٠١٢[٤١]، ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات لعام ٢٠١٣ «معاهدة مراكش لفاقدي البصر»[٤٢]. وكجزء من عملية تعديل القانون الإماراتي، قام المشرّع الإماراتي بإلغاء القانونين السابقين، وهما القانون الاتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن المطبوعات والنشر والقانون الاتحادي رقم ٤٠ لسنه ١٩٩٢ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف، ووضع قانونًا جديدًا هو القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛ والذي عُدِّل أيضًا بموجب القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة٢٠٠٦.[٤٣] وفيما يلي المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها هذا القانون.

أكدت المادة الثالثة من قانون حقوق المؤلف الإماراتي على أن القانون يحمي أوجه التعبير عن الأفكار وليس الأفكار بحد ذاتها أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية المختلفة كما هي معروفة من جانب علماء الرياضيات والعلوم الأخرى. وأسوة بالقوانين الأخرى، جاءت المادة السادسة من القانون على ذكر مجموعة من الأعمال الأدبية المختلفة التي يحميها القانون والتي لم تأتِ على سبيل الحصر والتعيين بل جاءت على سبيل المثال والتبيين؛ وأهمها الكُتُب، وبرامج الحاسوب، وقواعد البيانات، والمحاضرات والخطب والأعمال الموسيقية، والأعمال السمعية والبصرية والأعمال المعمارية، والرسوم، والصور، والخرائط، وأعمال الفنون التطبيقية.[٤٤] ويحمي القانون أيضًا في المواد (١٧–١٩) منه[٤٥] أصحاب الحقوق المجاورة، وهم فنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. ويعرّف القانون في المادة الأولى منه المؤلف بأنه: «الشخص الذي يبتكر المصنف. ويُعد مؤلفًا للمصنف من يذكر اسمه عليه، أو يُنسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفًا له، ما لم يقم الدليل على غير ذلك. كما يعُتبر مؤلفًا للمصنف من ينشره بدون اسم أو باسم مستعار أو بأية طريقة أخرى بشرط ألا يقوم شك في معرفة حقيقة شخصية المؤلف، فإذا قام الشك اعتبر ناشر أو منتج المصنف، سواء أكان شخصًا طبيعيًا أم اعتباريًا، نائبًا عن المؤلف في مباشرة حقوقه إلى أن يتم التعرف على حقيقة شخصية المؤلف». ووفقًا للمادة (٢٦) من القانون، يمكن أن يكون الشخص المعنوي أو الاعتباري (الشركات) مالكًا لحقوق التأليف كذلك.[٤٦]

---

[٣٨] اتفاقية روما لسنة ١٩٦١ الخاصة بحماية فناني ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، متوفرة على العنوان التالي: <http://www.wipo.int/export/sites/www/treaties/en/documents/pdf/rome.pdf>.
وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة لها بتاريخ ٢٣ شباط /فبراير م٢٠٠٤ بموجب المرسوم الاتحادي رقم ١٠ لسنة م٢٠٠٤.

[٣٩] اتفاقية الويبو بشأن حق المؤلف موجودة على العنوان التالي:
<http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/wct>

[٤٠] اتفاقية الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لسنة ١٩٩٦، موجودة على العنوان التالي:
<http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/wppt/>
وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة للاتفاقيتين بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير م٢٠٠٥ بموجب المرسوم الاتحادي رقم ١٠ لسنة م٢٠٠٥.

[٤١] معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري لعام ٢٠١٢، موجودة على العنوان التالي:
<http://www.wipo.int/treaties/ar/ip/beijing>
وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة للمعاهدة بتاريخ ٥١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

[٤٢] معاهدة مراكش لفاقدي البصر لعام ٢٠١٣، موجودة على العنوان التالي:
<http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=245323>.
وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة للمعاهدة بتاريخ ٥١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

[٤٣] صادر بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٥٥، ص ١١.

[٤٤] المادة (٢) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.

[٤٥] أعطت المادة (١٧) لفناني الأداء دون سواهم الحقوق المالية أو الاقتصادية الآتية:
١. الحق في بث أدائهم غير المثبت ونقله إلى الجمهور.
٢. الحق في تثبيت أدائهم على تسجيل صوتي.
٣. الحق في نسخ أدائهم المثبت في تسجيل صوتي. انظر أيضًا المادة (١٨) الخاصة بمنتجي التسجيلات الصوتية والمادة (١٩) الخاصة بهيئات الإذاعة.

[٤٦] المادة (٢٦) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإمارتي.

ويحمي القانون نوعين من الحقوق التي تعود للمؤلف ومن في حكمه؛ وهما الحقوق المعنوية والحقوق المالية والاقتصادية. أما الحقوق المعنوية فهي محددة في المادة الخامسة من القانون وهي الحق في نشر المصنف، والحق في نسبته، والحق في الاعتراض على أي تعديل إذا كان فيه تشويهًا أو تحريفًا للمصنف أو إضرارًا بمكانة المؤلف، والحق في سحب المصنف من التداول إذا طرأت أسباب جدية تبرر ذلك.[٤٧] وهذه الحقوق لصيقة بشخص المؤلف وهي غير قابلة للتقادم، والتنازل عنها يعد باطلاً بطلانًا مطلقًا لأنها من القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.[٤٨] ويتفق موقف المشرع الإماراتي في هذا الخصوص مع موقف القانون الفرنسي[٤٩] والقوانين التي سارت على منواله.[٥٠] أما بالنسبة للحقوق المالية أو الاقتصادية، فهي محددة في المادة السابعة من القانون التي تنص على «للمؤلف أو صاحب حق التأليف الترخيص باستغلال المصنف، وبأي وجه من الوجوه، وخاصة عن طريق النسخ بما في ذلك التحميل أو التخزين الإلكتروني، أو التمثيل بأية وسيلة، أو البث الإذاعي، أو إعادة البث الإذاعي، أو الأداء أو التوصيل العلني، أو الترجمة، أو التحوير، أو التعديل، أو التأجير، أو الإعارة، أو النشر بأي طريقة من الطرق بما في ذلك إتاحته عبر أجهزة الحاسب أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصال وغيرها من الوسائل».[٥١]

وفيما يتعلق بحماية الحقوق المالية للمؤلف، فقد تختلف باختلاف العمل المتوجب حمايته، ولكن بالمجمل ووفقًا للمادة (٢٠) من القانون[٥٢] وبالاستناد لاتفاقية بيرن[٥٣]، فإن مدة حماية قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي لا تتجاوز ٥٠ عامًا بعد وفاة المؤلف. وهناك مدة أقصر حددها القانون بالنسبة لأصحاب الحقوق المجاورة.[٥٤]

وفي الغالب فإن القانون يمنح حقًا ولكنه يقيده للمصلحة العامة (public interest) في أحوال معينة. وأسوة بغيره من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المرعية وخصوصًا اتفاقية برن واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أو «اتفاقية تربس» (TRIPS)، يحتوي قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي على عدد من الاستثناءات والقيود على الحقوق المالية أو الاقتصادية التي تسمح باستخدام الأعمال وفقًا لشروط معينة من دون الرجوع إلى المؤلف أو صاحب العمل ومن دون دفع تعويض لهما. وقد وردت هذه الاستثناءات على سبيل الحصر ولا يمكن التوسع في تفسيرها حتى بالنسبة للقاضي الذي ينظر في النزاع المعروض على المحكمة بخصوص الاعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وتنص المادة (٢٢) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي على ثمانية استثناءات يمكن تلخيصها بالآتي:

١. النسخة الشخصية للاستعمال الشخصي وضمن الحدود التي يجيزها القانون، ويستثني من ذلك مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية ومصنفات العمارة وبرامج الحاسوب وتطبيقاته وقواعد البيانات وفقًا للشروط المحددة في القانون.
٢. النسخة الوحيدة من برنامج الحاسب أو تطبيقاته أو قواعد البيانات وفقًا للشروط المحددة في القانون.
٣. النسخ للاستعمال في الإجراءات القضائية، أو ما في حكمها وفقًا للشروط المحددة في القانون.
٤. تصوير النسخة الوحيدة من المصنف بمعرفة دار للوثائق أو المحفوظات أو مكتبات الاطلاع أو مراكز التوثيق بهدف غير ربحي وبالشروط المحددة في المادة (٢٢).
٥. الاستشهاد بفقرات قصيرة، أو اقتباسات، أو تحليلات في حدود المألوف للمصنف، بقصد النقد أو المناقشة أو الإعلام، مع ذكر المصدر واسم المؤلف.
٦. أداء المصنف في اجتماعات داخل إطار العائلة أو بواسطة الطلاب داخل المنشأة التعليمية على ألا

---

[٤٧] المادة (٥) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٤٨] نوري خاطر، شرح قواعد الملكية الفكرية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٢١٢–٢١٤.
[٤٩] المادة (١–١٢١) من قانون الملكية الفكرية الفرنسي المتوفر بالفرنسية على العنوان التالي:
<http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/fr/fro77fr.pdf>.
[٥٠] المواد (١٤٣) و (١٤٥) من قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢.
[٥١] المادة (٥) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٥٢] المادة (٢٠) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٥٣] المادة (١/٧) من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (المعدلة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩).
[٥٤] المادة (٢٠) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.

يتم ذلك بمقابل مباشر أو غير مباشر.

٧. عرض مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو التشكيلية أو المعمارية في برامج إذاعية إذا كانت هذه المصنفات قائمة بصفة دائمة في الأماكن العامة.

٨. نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلاً سمعيًا أو سمعيًا بصريًا لأهداف تربوية تثقيفية أو دينية أو للتدريب المهني، ويكون ذلك في حدود معقولة ولا يتجاوز الغرض منه وضمن الشروط المحددة في القانون.[٥٥]

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص أن هناك استثناءات أخرى مقررة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي تسمح للصحف والنشرات الدورية وهيئات الإذاعة بإعادة إنتاج بعض الأعمال لأغراض النشر وضمن الحدود المبينة في القانون.[٥٦]

ويحتوي قانون حقوق المؤلف الإماراتي مثله مثل أي قانون آخر لحماية المؤلف على نصوص خاصة بإنفاذ حقوق المؤلف والحقوق المجاورة (الفصل السابع من القانون والموسوم «الإجراءات التحفظية والعقوبات») في المواد (٢٤–٤١) منه. فوفقًا للمادة (٣٤) من القانون، يستطيع المؤلف أو من يخلفه تقديم طلب إلى رئيس المحكمة الابتدائية في أي إمارة من إمارات الدولة لحفظ حقوقه عن طريق اتخاذ إجراءات مثل: ١) وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته. ٢) توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه. ٣) إثبات الأداء العلني بالنسبة لإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور. ٤) حصر الإيراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير يُندب لذلك إن اقتضى الحال، وتوقيع الحجز على هذا الإيراد في جميع الأحوال. ٥) إثبات واقعة الاعتداء على أي من الحقوق المحمية طبقًا لأحكام هذا القانون.[٥٧]

ويمكن أيضًا للمؤلف أو المالك أو من يخلفهما أن يطلب من السلطات الجمركية بقرار مسبب عدم الإفراج الجمركي لمدة أقصاها عشرين يومًا عن أي مواد مقلدة بالمخالفة لأحكام هذا القانون.[٥٨] ويعاقب القانون في المادة (٣٧) منه الاعتداء على حقوق المؤلف أو أصحاب الحقوق المجاورة المالية والاقتصادية بالحبس الذي لا يزيد على شهرين والغرامة التي لا تقل عن ١٠,٠٠٠ درهم ولا تزيد على ٥٠,٠٠٠ درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.[٥٩]

المطلب الثاني: تقييم قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي في عصر الإنترنت

صدر قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الأول من تموز/يوليو عام ٢٠٠٢، وكانت آخر مرة عدّل فيها القانون في عام ٢٠٠٦. ويلاحظ اعتماد المشرّع الإماراتي على قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ حيث إن مواد القانون هي نسخة طبق الأصل عن المواد المقابلة في القانون المصري، في حين يشبه بعضها الآخر إلى حد كبير مثيلاتها في القانون المذكور.[٦٠]

يُعرّف القانون الإماراتي في المادة الأولى منه المصنف بأنه «كل تأليف مبتكر في مجال الآداب، أو الفنون، أو العلوم، أيًا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه، أو أهميته أو الغرض منه». وبموجب المادة الثانية من القانون «يتمتع بالحماية المقررة في هذا القانون مؤلفو المصنفات وأصحاب الحقوق المجاورة، إذا وقع الاعتداء على حقوقهم داخل الدولة، وبوجه خاص المصنفات التاليه:

١..... ٢. برامج الحاسب وتطبيقاته، وقواعد البيانات، وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من الوزير».

ولا يعرّف القانون الإماراتي «برامج الحاسب» التي وردت في أكثر من مادة منه[٦١]، ولا يحدد المقصود بتطبيقات الحاسب، حيث ترك ذلك لصدور قرار من الوزير المختص وهو وزير الإعلام والثقافة كما توجب الفقرة الثانية من المادة آنفة الذكر. وعلى حد علمنا لم يصدر أي قرار من الوزير المختص بشأن برامج

[٥٥] المادة (٢٢) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٥٦] المادة (٢٣) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٥٧] المادة (٣٤) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٥٨] المادة (٣٦) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإمارتي.
[٥٩] المادة (٤١) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.
[٦٠] قارن بين المواد (٦، ٢٨، ٤٣) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي مع المواد (١٧٥، ١٧٦، ١٧٨) مع قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.
[٦١] انظر المواد (٢/٢)، (٨)، (١٢)، (٢/١/٢٢)، (٣٧)، (٣٩) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.

الحاسب وتطبيقاته.

ولم يحدد القانون الإماراتي كما تفعل بعض قوانين حقوق المؤلف الوطنية فيما إذا كان المقصود ببرامج الحاسب لغة المصدر أم لغة الآلة، كما لا يحتوي القانون على أي أحكام تسمح للمبرمجين بدراسة برامج أخرى لإنتاج البرمجيات المتوافقة (interprobability) والذي يعرف باسم «التشغيل البيني للبرمجيات»، ولا يمنح القانون المبرمجين والمطورين لتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص استثناءات تسمح لهم بالقيام بالهندسة العكسية (reverse engineering) لتطوير البرمجيات كما تفعل القوانين المقارنة.[٦٢]

أما بالنسبة لقواعد البيانات، فإن قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي لم يُعرّف ما المقصود بها ومثيلاتها كما لم يميز بين قواعد البيانات والبيانات التي تحتويها كما تفعل المادة العاشرة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أو «اتفاقية تربس».[٦٣] ولا يحتوي القانون على حماية ذات طبيعة خاصة بقواعد البيانات (sui generis rights) كما يفعل التوجيه الأوروبي الخاص بقواعد البيانات الصادر عام ١٩٩٦[٦٤]؛ وذلك على الرغم من أن القانون يجيء على ذكر قواعد البيانات ولكنه لا يحدد بشكل واضح نطاق الحماية التي توفرها للقواعد المذكورة. وفيما يتعلق بمستوى الأصالة والابتكار المطلوبين لتوفير الحماية للمصنفات الفكرية وقواعد البيانات، فهناك نظريتان هما: «نظرية عرق الجبين» (sweat of the brow) التي تتطلب مستوى منخفضًا من الأصالة ويمكن معها بسهولة تحقيق الحد الأدنى من المجهود في تأليف المصنفات التي يشملها القانون بحمايته. أما النظرية الثانية، فتسمى «نظرية العمل أو الاستثمار» (labour or investment theory) وتتطلب إعطاء الحماية للمصنفات الفكرية ليس فقط ببذل الجهد بل بتقديم أعمال ذات جودة عالية للحصول على الحماية المطلوبة بموجب القانون. ولا يحدد القانون مستوى الأصالة المطلوب، ولكن من الواضح أن حماية حقوق المؤلف تقتصر فقط على اختيار البيانات أو ترتيبها وليس البيانات نفسها، لأن المعلومات ليست محمية في حد ذاتها، وهذا ما تقضي به الفقرة الخامسة من المادة الثانية من اتفاقية برن.[٦٥]

ويُلاحظ أن القانون الإماراتي لا يسمح بإجراء النسخ المؤقت في ذاكرة الوصول العشوائي للحاسوب (random access memory, RAM)، لأن المادة السابعة منه تعطي للمؤلف حق السيطرة على جميع النسخ الخاصة به سواء أكانت هذه النسخ مؤقتة وعابرة أم دائمة، وحتى لو كانت ذات طبيعة تقنية تسمح للحواسيب بالقيام بعملها[٦٦] وبالنتيجة قد يعتبر تصفح الإنترنت من قبيل الاعتداء على حقوق المؤلف إذا كان ذلك من دون الحصول على موافقته. وهذا التوجه يخالف المادة (١٧١) من قانون الملكية الفكرية المصري التي تسمح بالنسخ المؤقت في ذاكرة الوصول العشوائي للحاسوب ولا تعتبر ذلك تعديًا على

---

[٦٢] See Sec. 1201 (f) of the United States Copyright Act that permits a person who is in legal possession of a program, to reverse engineer and circumvent its protection if this is necessary in order to achieve "interoperability" – "a term broadly covering other devices and programs being able to interact with it, make use of it, and to use and transfer data to and from it, in useful ways." The full U.S. Copyright Act of 1976 as amended is available here ‹https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17›.

[٦٣] تنص المادة (١٠) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أو «اتفاقية تربس» (TRIPS) على ما يلي: «تتمتع بالحماية مجموعة البيانات أو المواد الأخرى، سواء كانت في شكل مقروء آليًا أو أي شكل آخر، إذا كانت تشكل خلقًا فكريًا نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها. وهذه الحماية لا تشمل البيانات أو المواد في حد ذاتها، ولا تخل بحقوق المؤلف المتعلقة بهذه البيانات أو المواد ذاتها».

انظر أيضًا: نوري حمد خاطر، ملاحظات في القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ظل اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أو «اتفاقية تربس»، ورقة مقدمة لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي ١١-٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، المجلد الثاني، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص ٧٣٧-٧٥٤، ٧٤١و-٧٤٢.

[٦٤] انظر التوجيه الأوروبي رقم ٩/٩٦ الخاص بقواعد البيانات المتوفر على العنوان التالي: ‹http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:31996L0009:EN:HTML›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٦٥] تنص المادة (٢/٥) من اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (المعدلة في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٩) على ما يلي: «تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية لدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعتبر ابتكارًا فكريًا، لسبب اختيار وترتيب محتوياتها، بالحماية لهذه الصفة، وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءًا من هذه المجموعات».

[٦٦] تعرف المادة الأولى من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي النسخ بأنه «عمل نسخة أو أكثر من مصنف، أو تسجيل صوتي، أو برنامج إذاعي، أو أي أداء، في أي شكل أو صورة، بما في ذلك التحميل أو التخزين الإلكتروني الدائم أو الوقتي، وأيًا ما تكون الطريقة أو الأداة المستخدمة في النسخ».

وتنص المادة (٧) من القانون على أن «للمؤلف وحده وخلفه من بعده أو صاحب حق المؤلف أن يرخص باستغلال المصنف وبأي وجه من الوجوه... أو النشر بأي طريق من الطرق، بما في ذلك إتاحته عبر أجهزة الحاسوب أو شبكات الاتصال وغيرها من الوسائل».

حقوق النسخ أو الاستنساخ (reproduction).[٦٧]

ويُعد إدراج النسخ المؤقت العشوائي في ذاكرة الحاسوب المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون تقييدًا أكثر من اللازم من وجهة نظر المستهلكين ومستخدمي الإنترنت، لأن من شأن ذلك أن يجعل النسخ المؤقت الذي يحدث في أثناء الاستخدام العادي للأجهزة الإلكترونية وشبكة الإنترنت غير قانوني. وهذ الموقف منتقد لأنه يعوق تدفق المعلومات عبر الإنترنت، ولا يساعد على نشر المعرفة[٦٨] ولا يتفق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق التأليف (ومن بينها اتفاقية برن) التي تعطي الدول الأطراف فيها الحرية الكاملة في تحديد النطاق الصحيح لاستغلال الأعمال ونسخ المصنفات في شبكة الإنترنت وفقًا لما تراه مناسبًا.[٦٩]

وبموجب القانون الإماراتي، فإن تثبيت المصنف على دعامة رقمية في شبكة الإنترنت يُعد بمثابة استنساخ له، ولكن القانون لم يحدد فيما إذا كان عرض المصنفات الفكرية على شبكة الإنترنت يعتبر أداءً علنيًا[٧٠] (right of performance or right of communication to the public) أم لا. وعلى الرغم من تعريف القانون الإماراتي للأداء العلني، إلا أنه لا يحدد نطاق هذا الحق في شبكة الإنترنت خاصة فيما يتعلق بالبث المباشر (live streaming online)، وهو ما يثير إشكالية تحديد ما إذا كان ذلك يشكل اعتداءً على حقوق التأليف أم لا، الأمر الذي يحتم تحديده بشكل لا يحتمل التأويل.[٧١] ولا يتطرق القانون لموضوع الربط بين المواقع الإلكترونية (linking) وفيما إذا كان هذا النوع من الربط المذكور يُشكل بحد ذاته اعتداءً على حقوق المؤلفين ومن في حكمهم أم لا،[٧٢] حيث إن تحديد ذلك مهم بالنسبة لمستخدمي شبكة الإنترنت الذين يستطيعون من خلال هذه الميزة الرئيسية الانتقال من موقع إلكتروني إلى آخر أو من موضوع إلى آخر داخل الشبكة.

ويحتوي قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي في المواد (٢١–٢٣) على عدد من الاستثناءات المهمة جدًا بالنسبة للدول النامية لتطوير التعليم والبحث العلمي الذي يؤدي إلى الابتكار والتنمية. ويتبنى المشرّع الإماراتي نظام استثناءات مقيد غير مرن، حيث إن الاستثناءات على حقوق المؤلف ترد على سبيل الحصر. ويتفق هذا المنحى مع القانون الفرنسي، ولكنه يختلف عن قانون حقوق المؤلف الأمريكي المعدّل لعام ١٩٧٦ الذي تبنى نظامًا مرنًا[٧٣]، وكذلك قوانين الدول الأنجلوسكسونية الأخرى،

---

[٦٧] تنص المادة (١٧١) من قانون الملكية الفكرية المصري رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ على ما يلي: «مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقًا لأحكام القانون ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأي عمل من الأعمال التالية:
٩- .... النسخ المؤقت للمصنف الذي يتم تبعًا أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقميًا وفي إطار التشغيل العادي للأداء المستخدم ممن له الحق في ذلك».
القانون المصري المذكور متوفر على العنوان التالي:
‹http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/eg/eg001ar.pdf›.

[٦٨] See also Rami Olwan, A Pragmatic Approach to Intellectual Property and Development: A Case Study of the Jordanian-Copyright Law in the Internet Age, Loyala of Los Angeles International and Comparative Law Review 2013, Vol 35, at 209, available at ‹http://digitalcommons.lmu.edu/ilr/vol35/iss2/2›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٦٩] انظر، نوري حمد خاطر، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

[٧٠] المرجع السابق، ص ٣٤٤.

[٧١] "The EIFL suggests the following definition for "the right of performance" and "communication to the public:
Any communication to the public of a work, sound recording, film or broadcast, by wire or wireless means, including the" making available to the public of the work, sound recording, films or broadcasts in such a way that members of the public may access the work, sound recording, film or broadcast from a place and at a time individually chosen by them." See Electronic Info for Libraries (EIFL), Draft Law of Copyright Including Model Exceptions and Limitations for Libraries and Consumers, (ELFL 2014) available at ‹http://www.eifl.net/system/files/resources/201411/eifl_draft_law_2014.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٧٢] Kaitlin Mara, *Lessig Calls for WIPO to Lead Overhaul of Copyright System*, Intellectual Property Watch, Nov. 3, 2010, available at ‹http://www.ip-watch.org/2010/11/05/lessig-calls-for-wipo-to-lead-overhaul-of-copyright-system/›. Last visited Dec. 3, 2015

[٧٣] See *United States Copyright Act of 1976* (CA), Section 107, available at ‹https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17›.

مثل أستراليا[٧٤] وكندا[٧٥] والمملكة المتحدة[٧٦]، التي تبنت نُظمًا أقل مرونة. وعلى خلاف دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبنت نظام استثناءات مقيد، عدّلت دول أخرى تتبع النظام اللاتيني أيضًا، مثل كوريا الجنوبية[٧٧] والفلبين[٧٨]، قوانينها لتتناسب بشكل أكبر مع التطورات التكنولوجية، بحيث تسمح للأفراد باستخدام الأعمال الفكرية المحمية في شبكة الإنترنت بموجب الاستثناءات المقررة ضمن شروط وضوابط معينة.

وينتقد المحامي الأسترالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بيتر هانسن موقف المشرّع الإماراتي من الاستثناءات الخاصة الواردة على حقوق المؤلف، ولا سيما تلك المتعلقة بالنسخة الشخصية (personal copy) في المادة (٢٢/١)، والاستثناء المرتبط بها فيما يخص الدراسة والبحث (research and education) الوارد في الفقرة (٥) من المادة ذاتها. ويرى أن هذين الاستثنائين واسعين ومن الصعب معرفة هدف المشرّع منهما حيث إنهما يشجعان على جعل النسخ شيئًا عاديًا وحسنًا ويخلق أيضًا ثقافة مجتمعية تجعل من النسخ أمرًا عاديًا وغير مستهجن أو مخالفًا للقانون.[٧٩] ونحن نختلف مع ما ذهب إليه المحامي، ونرى أن الاستثنائين مقرران بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة التي تجيز للدول أن تضع في قوانين حقوق المؤلف موادًا خاصة بالنسخة الشخصية.[٨٠] ويتفق موقف المشرّع الإماراتي في هذا الخصوص مع توجه العديد من دول العالم التي لم تمنع الاستعمال الخاص إلا إذا كان الهدف منه الربح أو كان يضر بالحقوق المالية للمؤلف أو خلفه[٨١]، كما أن الدول تحرص في تشريعاتها على تشجيع التعليم والقيام بالأبحاث المختلفة وهما أمران متعذران دون وجود الاستثناء المتعلق بالدراسة والبحث المذكور آنفًا.

ويسمح قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة باتخاذ إجراءات مدنية وجزائية ضد من يقوم بالتحايل على التدابير التكنولوجية التي يضعونها لحماية حقوقهم وعدم الاعتداء عليها. فتعاقب المادة (٣٨) من القانون بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم من ارتكب أي من الأفعال الآتية:

١. التصنيع أو الاستيراد دون وجه حق بغرض البيع أو التأجير أو التداول لأي مصنف أو نسخ مقلدة أو لأي أجهزة أو وسائل أو أدوات مصممة أو مُعدة خصيصًا للتحايل على الحماية أو التقنية التي يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور لبث أو طرح للتداول، أو لتنظيم أو إدارة هذه الحقوق، أو المحافظة على جودة نقاء معينة للنسخ.

---

٧٤ *Australian Copyright Act of 1968* (ACA) as amended, Part III - Copyright in Original Literary, Dramatic, Musical and Artistic Works, Division 3 —Acts not constituting infringements of copyright in works, available at ‹http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/ca1968133/›.

٧٥ *See Copyright Modernization Act* (CMA) (Bill C-11) ‹http://laws.justice.gc.ca/eng/acts/C-42/›.

٧٦ *See Copyright, Design and Patent Act 1988 (CDPA)*, Chapter III - Acts Permitted in Relation to Copyright Works, (C.48) ‹http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/48/part/I/chapter/III›.

٧٧ See Article 35-3 (Fair Use of Copyrighted Material) of the Republic of Korea, *Copyright Act of 1957*, as amended by the Act No. 5015 of December 6, 1995, available at ‹http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=128445›. Last visited Dec. 3, 2015.

٧٨ See *Intellectual Property Code of the Philippines*, chapter VIII- Limitations on Copyright, available at ‹http://www.wipo.int/wipolex/en/text.jsp?file_id=129343›. Last visited Dec. 3, 2015.

٧٩ See Peter Hansen, *Intellectual Property Law and Pratice of United Arab Emirates*, (Oxford, 2010) at 242-243.

٨٠ لا توجب اتفاقية برن على الدول إدخال مواد خاصة بالنسخة الشخصية ولكن تضع الخطوط الاسترشادية للدول الأطراف بخصوص الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف. تنص المادة (٩) من اتفاقية برن:

١. "يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق استئثاري في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأية طريقة وبأي شكل كان.

٢. تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف وألا يسبب ضررًا بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف....»"

اتفاقية برن متوفرة على العنوان التالي:
‹http://www.wipo.int/treaties/ar/text.jsp?file_id=283692›.

٨١ أنظر نوري حمد خاطر، مرجع سابق، ص ٧٤٩.

٢. التعطيل أو التعييب دون وجه حق لأي حماية تقنية أو معلومات إلكترونية تستهدف تنظيم الحقوق المقررة في هذا القانون وإدارتها.[٨٢]

ويُلاحظ أن المادة (٣٨) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي تجرّم التحايل على التدابير التكنولوجية، ويشمل ذلك التصنيع أو الاستيراد أو البيع أو التأجير أو التداول ليس فقط للمصنفات الفكرية بل أيضًا للأجهزة أو الوسائل أو الأدوات المعدّة للتحايل على الحماية أو التقنية التي يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور. ويُعد القانون الإماراتي أكثر تشددًا من معاهدتي الإنترنت السابقتي الذكر واللتين تمنعان التحايل على التدابير التكنولوجية وليستا ضد الأدوات المستخدمة في التحايل (anti–circumvention devices)، حيث ينبغي تطبيق النصوص الخاصة بمنع التحايل على التدابير التكنولوجية فقط في حالة الاعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وليس في الأحوال الأخرى؛ لأن ذلك من شأنه أن يجعل مواد القانون غير عادلة ولا منصفة.

ووفقًا للمادة نفسها، يُجرّم القانون الإماراتي أفعال التحايل على التدابير التكنولوجية الموضوعة للحماية حتى في حالة كونها تقع على أعمال غير محمية أصلاً بموجب القانون وداخلة في الملك العام (public domain)، مثل نصوص القوانين وأحكام المحكمين والأنباء وأخبار الحوادث. ولا يُفرق القانون بين الأشخاص الذين يقومون بهذه الأفعال بسوء نية والأشخاص الآخرين الذين يقومون بها بشكل فردي وعرضي وبحسن نية، حيث لا تختلف العقوبة في الحالتين. ولا يُحدد القانون فيما إذا كان استخدام التدابير التكنولوجية من قِبل أصحاب المصنفات الفكرية ومن يقوم مقامهم يُقوض بشكل أو بآخر حقوق المستخدمين الذين يرغبون في عمل النسخة الشخصية (personal copy) أم لا. ويُلاحظ أخيرًا أن القانون الإماراتي لا يحتوي على أي استثناءات بخصوص التحايل على التدابير التكنولوجية على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة طرف في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لعام ١٩٩٦، ولقد كان حريٌّ بالمشرّع الإماراتي إدخال استثناءات محددة بهذا الخصوص تجيزها هاتان المعاهدتان اللتان تفرضان حدًا أدنى للحماية وتترك للدول الحرية الكاملة في تبني أحكام أكثر مرونة حسب الحاجة والضرورة. ويضاف إلى ذلك أن قوانين حقوق المؤلف في العديد من الدول تتضمن استثناءات مختلفة تسمح لجهات حكومية، مثل الشرطة ورجال الأمن وغيرها من الجهات ذات الصلة، بالتحايل على التدابير التكنولوجية من دون اعتبار ذلك مخالفة قانونية تستوجب الحبس أو الغرامة.

ولا تُحدد المادة الثالثة من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي بدقة فيما إذا كانت «الوثائق الرسمية»[٨٣] تشمل الأبحاث والتقارير التي تُعدها الحكومة محمية بموجب قانون حقوق المؤلف أم مُستثناة من الحماية. وهذا التوجه يختلف عن قوانين بعض الدول الأخرى التي ذكرت ذلك صراحةً[٨٤] وسمحت باستخدام الأعمال الحكومية (government works) للصالح العام ضمن ضوابط وشروط معينة.

وبالنسبة لإنفاذ حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فإن المادة (٣٧) من القانون تفرض عقوبات محددة (الحبس مدة لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف درهم ولا تزيد على خمسين ألف درهم) في حالة القيام بأي من الأفعال التالية من دون إذن كتابي من المؤلف أو صاحب الحق المجاور أو خَلَفهما:

١. الاعتداء على حق من الحقوق الأدبية أو المالية للمؤلف أو صاحب الحق المجاور المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك وضع أي مصنف أو أداء أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي مما تشمله الحماية المقررة في هذا القانون في متناول الجمهور سواء عبر أجهزة الحاسب أو شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الطرق أو الوسائل الأخرى.

---

[٨٢] المادة (٣٨) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.

[٨٣] تنص المادة (٣) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي على ما يلي:
«لا تشمل الحماية الأفكار والإجراءات وأساليب العمل والمفاهيم الرياضية والمبادئ والحقائق المجردة لكنها تنطبق على التعبير المبتكر عن أي منها، كذلك لا تشمل الحماية ما يلي:
الوثائق الرسمية أيًا كانت لغتها الأصلية، أو اللغة المنقولة إليها، مثل نصوص القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية، وأحكام المحكمين والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي».

[٨٤] See Section 105 of the *US Copyright Act of 1976* as amended that states:
"Copyright protection under this title is not available for any work of the United States Government, but the United States Government is not precluded from receiving and holding copyrights transferred to it by assignment, bequest, or otherwise."
The law is available here ‹https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/105›.

٢. البيع أو التأجير أو الطرح للتداول بأي صورة من الصور لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقًا لأحكام هذا القانون.[٨٥]

ويُلاحظ تعدد العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٧) من القانون الإماراتي بتعدد المصنفات أو الأداءات أو البرامج أو التسجيلات محل الجريمة. وبالرجوع لنص المادة المذكورة، يُلاحظ أن القانون لا يُفرّق من حيث العقوبات بين الاعتداءات التي تقع على حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة من قِبل الشركات التجارية (الاعتداءات التجارية) وتلك التي تقع بشكل فردي من قِبل الأفراد،[٨٦] ومن الأهمية بمكان تقليل التعويض المادي الذي يمكن أن يحصل عليه المؤلف أو أصحاب الحقوق المجاورة حسب الحالة.

وختامًا يمكن القول أنه منذ صدور قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي عام ٢٠٠٢، ازدادت بشكل كبير نسبة استخدام شبكة الإنترنت من قِبل المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تلجأ نسبة كبيرة منهم إلى الاستخدام الكثيف لمواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك (Facebook)، وتويتر (Twitter)، ولينكدإن (LinkedIn)، ومواقع الفيديو مثل يوتيوب (YouTube)، ومواقع الصور مثل سناب تشات (Snapchat) وانستغرام (Instagram) ومواقع ويكي (Wikis)، وغيرها من المواقع المشهورة التي يثير استخدامها العديد من التساؤلات القانونية التي لا يجيب عنها القانون ولا تجد في التطبيق العملي في المحاكم الإماراتية حلولاً لها. والنتيجة هي إغفال القانون وعدم تطبيقه والاعتماد بشكل كامل على العادات الخاصة بشبكة الإنترنت (social norms)[٨٧]. ومن المؤسف أن هناك نقص كبير في الدراسات الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الأخرى حول هذا الموضوع الذي ينبغي إيلاؤه الأهمية التي يستحقها.

المبحث الثالث: عصرنة قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي

بعد الاطلاع على تجارب الدول المختلفة في تعديل قانون حقوق المؤلف وتقييم قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي، يغدو من المهم التطرق إلى سبل تطوير القانون المذكور واقتراح بعض التعديلات لجعله أكثر مواكبة للعصر الذي نعيش فيه وأكثر استجابة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

أ) ضرورة تحديد المسؤولية القانونية لمزودي خدمات الإنترنت

هناك عدد من مزودي خدمات الإنترنت (Interent Service Providers, ISPs) في دولة الإمارات العربية المتحدة الذين يقومون بتزويد الأفراد والمؤسسات بخدمات الاتصال السريع بشبكة الإنترنت نذكر منهم على سبيل المثال شركة دو (du)[٨٨]، وشركة بريسيدنس (Precedence)[٨٩]، وشركة اتصالات (Etisalat)[٩٠]، وشركة أوغر تليكوم (Oger Telecom)[٩١]. ويوجد في الدولة حسب آخر إحصائية لعام ٢٠١٤ أكثر من ٨ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت[٩٢]، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة على مستوى الشرق الأوسط حيث إن أكثر من ٨٥% من سكان الدولة متصلون بالشبكة.[٩٣] ولا يخفى أهمية الدور الذي يقوم به مزودو خدمات الإنترنت أو «الوسطاء» في تمكين المستخدمين من الوصول لشبكة الإنترنت، وذلك بسبب امتلاكهم للأدوات التقنية التي تجعلهم يسيطرون على كم هائل من المعلومات والبيانات التي تمر من خلالها. ومن الجدير بالذكر أن هناك ضغوطًا كبيرة على مزودي خدمات الإنترنت سواء من الحكومات أو

---

[٨٥] المادة (٣٧) من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.

[٨٦] McDonald and Patterson, supra no. 23.

[٨٧] See Bernt Hugenholtz, *The Dutch Case of Flexibility, Intellectual Property and Innovation: a Framework for 21st Century Growth and Jobs*, (Lisbon 2012), 53-57, available at http://dare.uva.nl/record/1/393956. Last visited Dec. 3, 2015.

[٨٨] Du ‹http://www.du.ae/›.

[٨٩] Precedence ‹http://www.precedenceuae.com/›

[٩٠] Etisalat ‹http://www.etisalat.ae/en/index.jsp›.

[٩١] Oger Telecom ‹http://www.ogertelecom.com/›

[٩٢] Internet Users by Country (2014), available at ‹http://www.internetlivestats.com/internet-users-by-country/›. Last visited Dec. 3, 2015.

[٩٣] Kyle Sinclair, *UAE has third most internet users in the Middle East*, The National (online) (Oct. 3, 2013) ‹http://www.thenational.ae/business/technology/20131003/uae-has-third-most-internet-users-in-the-middle-east›. Last visited Dec. 3, 2015.

المنظمات غير الحكومية المهتمة بشبكة الإنترنت التي تسعى إلى تشديد المسؤولية القانونية على هؤلاء المزودين وترغب بأن تجعل منهم حافظي البوابات (gate keepers) عن طريق إلزامهم باعتراض وصول المستخدمين أو منعهم من الوصول إلى المحتوى المخالف للقانون، مثل الأعمال الفكرية المقرصنة (pirated works)[٩٤]، والمواد الإباحية الخاصة بالأطفال (child pornography)، وغيرها من المواد الأخرى التي تشكل إساءة للآخرين؛ وبالنتيجة يمكن أن يؤثر ذلك على تدفق المعلومات ووصولها (free flow of information).[٩٥] إن عدم وجود حماية قانونية كافية لمزودي خدمات الإنترنت تجعل هؤلاء يلجأون إلى ممارسات وسياسات من شأنها أن تثني الناس عن استخدام شبكة الإنترنت والتمتع بالخدمات التي تقدمها مع ما ينتج عن ذلك من تقويض للابتكار والإبداع.

لا يحتوي قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في دولة الإمارات العربية المتحدة على مواد صريحة تحمي مزودي خدمات الإنترنت أو «الوسطاء» (Online Service Providers, OSPs) من المسائلة القانونية عن الاعتداءات التي تقع على حقوق المؤلفين من خلال شبكات الاتصال التي يمتلكونها. وهناك حاجة ماسة لوضع أحكام تخص «الملاذ الآمن» (safe harbor provisions)، و«إزالة المخالفات» (notice and take down provisions)، «والتخزين المؤقت» (caching)، أو إضافه بنود جديدة إلى قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تعالج هذه الموضوعات، لا سيما إذا كانت هناك رغبة في خلق بيئة تنافسية وتطوير الصناعات التي توفر خدمات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات في البلاد. وينبغي بشكل خاص تعريف مزودي خدمات الإنترنت أو «الوسطاء» بدقة وبشكل موضوعي حتى يمكن تحديد ما إذا كان يشمل أصحاب المواقع التي تسمح بمشاركة الفيديو مثل يوتيوب (YouTube)[٩٦]، وغيرهم من مقدمي الخدمات الأخرى على شبكة الإنترنت أم لا.[٩٧] كما ينبغي أن تكون القواعد الخاصة بمزودي خدمات الإنترنت أو «الوسطاء» واضحة وعادلة وأن تقتدي بقوانين الدول الأخرى في هذا الخصوص. ويمكن النص على أن مزود خدمات الإنترنت أو «الوسيط» غير مسؤول عن التعويض عن الأضرار المادية الناتجة عن الاعتداء على حقوق التأليف في حالات ثلاث:

١. إذا لم يتبين أن مزود خدمة الإنترنت على علم بالاعتداء على حقوق المؤلف.
٢. إذا تم الاعتداء لغرض غير تجاري.
٣. في حالة إقدام مزود الخدمة على إزالة المحتوى الضار تبعًا لطلب صاحب حق المؤلف أو من يقوم مقامه.[٩٨]

ولا تتعارض هذه الاقتراحات مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية التي تلتزم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما اتفاقية برن واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية (التربس) واتفاقيات الوايبو لحقوق المؤلف. وهي معمول بها في عدة دول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية[٩٩] وأستراليا[١٠٠] وتايوان[١٠١] وغيرها من الدول[١٠٢] التي أدركت أهمية توفير الحماية القانونية لمزودي خدمات

---

٩٤ See *Manila Principles on Intermediary Liability* at ‹https://www.manilaprinciples.org/faq›. Last visited Dec. 3, 2015.
٩٥ Ibid.
٩٦ See ‹http://www.youtube.com›.
٩٧ See for example ‹http://www.vimeo.com›, ‹http://vevo.com› and ‹http://www.veoh.com›.
٩٨ See Sec. 512(C) of the *US Copyright Act*, available at ‹http://copyright.gov/onlinesp/›.
٩٩ See Secs 512 of the *Digital Millenuim Copyright Act* and in particular the following:
512(a): transitory digital network communications
512(b): system caching
512(c): information residing on systems or networks at direction of users
512(d): information location tools
See the law available here ‹https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/512›.
١٠٠ See the *Copyright Amendment (Digital Agenda) Act 2000 (Digital Copyright Act)*, available at ‹http://www.comlaw.gov.au/Details/C2004C01235›. Last visited Dec. 3, 2015.
١٠١ *See Regulations Governing Implementation of ISP Civil Liability Exemption*, available at ‹https://www.tipo.gov.tw/ct.asp?xItem=364336&ctNode=6825&mp=2›.
١٠٢ انظر هذه القوانين على العنوان التالي: ‹https://www.manilaprinciples.org/sites/default/files/jurisdictional-analysis.pdf›.

الإنترنت أو الوسطاء. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار عند صياغة مواد جديدة في المستقبل «مبادئ مانيلا الستة بخصوص مسؤولية الوسطاء» (intermediary liability) التي اعتمدها بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ عدد كبير من النشطاء والمحامين المهتمين بقوانين الإنترنت.[١٠٣]

ب) جعل الاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف متناغمة ومتناسبة مع التطورات التكنولوجية وإدخال تعديلات أخرى

أوضحنا سابقًا أن الاستثناءات التي أوردها قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي مقيدة وغير مرنة بما فيه الكفاية، ونقترح إضافة استثناءات جديدة تتناسب مع التطورات التكنولوجية وبشكل خاص مع شبكة الإنترنت:

١. إنشاء أعمال جديدة بالاعتماد على الأعمال القديمة الموجودة على شبكة الإنترنت (remix and mashups)، وذلك بإضافة الموسيقى إلى مقاطع الفيديو الشخصية دون اعتبار ذلك اعتداءً على حق المؤلف وشريطة أن يكون الاستعمال لأغراض غير تجارية وفي ظروف وأحوال لا تتسبب بضرر مالي للمؤلف مع ذكر صاحب العمل بشكل معقول يتناسب مع طبيعة هذه الأعمال المنشورة على شبكة الإنترنت.[١٠٤]

٢. استخدام الأعمال الفكرية لأغراض مشروعة محددة في القانون. ومن هذا القبيل إعادة انتاج الأعمال بصيغ أخرى أو ما يعرف «بالاستعمال التحويلي للأعمال» (transformative use)، ويقصد بذلك إجراء نسخ للأعمال وتحويرها من أعمال إلكترونية معينة إلى أعمال أخرى حسب الحاجة والضرورة؛ مثل تحوير العمل الموسيقي الموجود في القرص المدمج أو الصلب (CD) إلى صيغة إم بي٣ (MP3) حتي يمكن سماعه لاحقًا.[١٠٥] وكذلك الاستخدام الوقتي للأعمال (time shifting) بما يسمح بعرض العمل أو مشاهدته في وقت آخر. ويمكن القيام بذلك بشرط أن تكون الأعمال المستخدمة غير منسوخة في الأصل وأن يتم الحصول عليها بصورة قانونية (كأن لا تكون مستأجرة أو معارة مثلاً)، وألا يتم التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية (technological protection measures, TPMs) الموضوعة للحماية في حالة وجودها، وألا تُعطى النسخة الجديدة لأى شخص أو تُباع أو تُؤجر. ويمكن إضافة شرط آخر بالنسبة للاستخدام الوقتي للأعمال بحيث لا يُسمح للمستخدم أن يحتفظ بالنسخة ما لم يكن ذلك ضروريًا وبشكل معقول من أجل الاستماع إلى العمل أو عرضه في وقت أكثر ملاءمة.[١٠٦]

٣. هناك حاجة ماسة لإدخال نص جديد في القانون يوضح أن الأعمال المؤقتة التي تحدث في ذاكرة الحاسوب تشكل جزءًا لا يتجزأ من العملية التكنولوجية ولا تشكل اعتداءً على حقوق التأليف. وقد أوصت مؤسسة المعلومات الرقمية للمكتبات (Electronic Information for Libraries, EIFL) بأن تسمح قوانين الدول النامية بالنسخ المؤقت للأعمال الفكرية في ذاكرة الحاسوب إذا ما كانت هذه الأعمال:

أ) عابرة وعرضية،

ب) جزءًا أساسيًا لا يتجزأ من العملية التقنية،

ج) تهدف إلى نقل الأعمال من خلال شبكة الإنترنت بشرط استخدامها بصورة قانونية،

د) وأخيرًا ألا يكون لها أهمية اقتصادية مستقلة.[١٠٧]

---

١٠٣ See *Manila Principles on Intermediary Liability* ‹https://www.manilaprinciples.org/›.

١٠٤ McDonald and Patterson, supra no. 23.

١٠٥ Brian Fitzgerald and Rami Olwan, *Copyright Law in the United Arab Emirates in the Digital Age*, European Intellectual Property Review (E.I.P.R.) 2010, 32(11), 565-574, (570).

١٠٦ McDonald and Patterson, supra no. 23.

١٠٧ See Electronic Info for Libraries (eIFL), *Draft Law on Copyright Including Model Exceptions and Limitations for Libraries and Consumers and their Users*, (2014), available at ‹http://www.eifl.net/system/files/resources/201411/eifl_draft_law_2014.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

ومن المقترح تعديل القانون الإماراتي بما يسمح بالنسخ المؤقت والعابر وفقًا لقانون الملكية الفكرية المصري، وبما لا يخالف أي التزامات أخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة على عاتقها وخصوصًا تلك الناجمة عن معاهدتي الويبو بشأن حق المؤلف لسنة ١٩٩٦ والويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي والمعقودتين سنة ١٩٩٦.

٤. وينبغي إدخال استثناءات جديدة خاصة بالمعاقين وفاقدي البصر (disabled and visually impaired people, VIPs). ويلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة طرف في معاهدة مراكش لتسيير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات لعام ٢٠١٣ (معاهدة مراكش لفاقدي البصر)، إلا أنها لم تقم حتى الآن بإدخال أي استثناءات أو قيود مقررة لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة الحسية (فاقدي أو ضعاف البصر أو الصُّم) في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وهذا يعني أن أي استخدام للعمل من قِبل الشخص الكفيف يحتاج إلى إذن المؤلف أو صاحب الحق، وأن عدم الحصول على هذا الإذن يعد انتهاكًا لحقوق التأليف. ويجب أن تسمح هذه الاستثناءات للأشخاص ذوي الإعاقة الحسية بنسخ الأعمال الفكرية لغايات القراءة وتطوير مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة. ولا فائدة من هذه الاستثناءات إذا جرى الاتفاق على تجاوزها في الاتفاقيات التعاقدية؛ لذلك يمكن أن يتم إدخال نص جديد في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي يمنع مخالفة هذه الاستثناءات ويعتبرها من النظام العام الذي لا يجوز مخالفته ويكون أي اتفاق على النقيض منه باطلاً وليس له أي أثر قانوني. وقد حذت قوانين بعض الدول مثل هذا الحذو، كما هو الحال بالنسبة للقانون الإنجليزي الذي يحتوي على نص خاص بذلك.[١٠٨]

٥. وتشجيعًا للابتكار والإبداع، ينبغي السماح باستعمال حقوق التأليف العائدة للحكومة (government works) وذلك لأغراض غير تجارية، بحيث يحدد قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تحديدًا صريحًا مدى الحماية القانونية التي يوفرها للأعمال الحكومية من تقارير وأبحاث ودراسات مختلفة موّلت الحكومة الإماراتية موظفين حكوميين أو أشخاص آخرين للقيام بها، ويسمح للأشخاص بالاستفادة منها لأغراض غير تجارية. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك مبادرات وطنية ودولية عديدة تشجع على نشر الأعمال الحكومية[١٠٩] في شبكة الإنترنت بموجب رخص «المشاع الإبداعي» او الكريتف كومنز (creative commons) المختلفة التي تسمح باستخدام الأعمال الفكرية بموجب شروط واضحة ومرنة.[١١٠]

٦. وأخيرًا، من المهم وجود نصوص قانونية خاصة بحقوق المؤلف تواكب التطورات التكنولوجية كما هو الحال بالنسبة «للأعمال اليتيمة» أو التي «لا تحمل اسمًا»[١١١] (orphan works) وكذلك الحفظ الرقمي والإقراض الرقم (digital lending) بالنسبة للمكتبات. وباختصار ثمة حاجة إلى قانون مرن يدعم الطلاب والباحثين للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي توفرها شبكة الإنترنت.

---

١٠٨ See section 50A (3) of the *Copyright, Designs and Patents Act 1988* that provides in the context of permitting software-backups –:
"Where an act is permitted under this section, it is irrelevant whether or not there exists any term or condition in an agreement which purports to prohibit or restrict the act (such terms being, by virtue of section 296A, void)." The full law is available here ‹http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/48›.

١٠٩ See *New Zealand Government Open Access and Licensing (NZGOAL)* Framework, available at ‹https://www.ict.govt.nz/guidance-and-resources/open-government/new-zealand-government-open-access-and-licensing-nzgoal-framework/›. Last visited Dec. 3, 2015. Also the *Australian Governments Open Access and Licensing Framework* (AusGOAL), available at ‹http://www.ausgoal.gov.au/›. Last visited Dec. 3, 2015.

١١٠ See the six creative commons licences available at ‹https://creativecommons.org/licenses/›. Last visited Dec. 3, 2015.

١١١ انظر المادة (٧) من اتفاقية برن والمادة (١٢) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أو «اتفاقية تربس»(TRIPS).
انظر التوجيه الأوروبي بخصوص الأعمال اليتيمة رقم ٢٠١٢/٢٨، متوفر على العنوان التالي:
‹http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2012:299:0005:0012:EN:PDF›.

ج) مدة حماية حقوق المؤلف

ليس هناك مبررات سواء أكانت قانونية أو اقتصادية تدعو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تمديد مدة حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة كما فعلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة وأستراليا وغيرها من الدول الكبرى.[١١٢] فمثل هذا التمديد في حالة وقوعه يطيل مدة حماية الأعمال الفكرية ولا يدخلها في الملك العام (public domain)، وذلك في دولة لا تزال نامية مستهلكة للأعمال الفكرية وليست منتجة لها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[١١٣]

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة دول عربية قامت بتمديد مدة الحماية لأكثر من ٧٠ عامًا بعد وفاة المؤلف كما هو الحال بالنسبة للبحرين والمغرب وعُمان[١١٤] التي دخلت في اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أطالت مدة الحماية دون بحث جدوى مثل هذا التمديد اعتقادًا منها أن ذلك سوف يعود عليها بالفوائد التجارية وتطوير الاقتصاد الوطني.[١١٥] ويلاحظ أن عدم تمديد مدة حماية الأعمال الفكرية المقررة في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الدولة وخصوصًا اتفاقيتي برن وتربس اللتين تشترطان حماية حقوق المؤلف لمدة لا تقل عن ٥٠ عامًا كحد أدنى بعد وفاته.[١١٦]

د) توفير حماية قانونية فعّالة ووضع استثناءات مناسبة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية

كما سبق أن أوضحنا، يعتبر قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي أكثر تشددًا من كثير من قوانين العالم، حيث إن القانون يحظر في المادة (٨٣) منه أعمال التحايل على التدابير التكنولوجية أو معلومات إدارة الحقوق حتى ولو كان معمولاً بها لغرض قانوني، مثل الأبحاث والتشفير من قِبل رجال الأمن العام وغيرهم. ومن المأمول أن يُعدل قانون حقوق المؤلف الإماراتي بما يسمح بإدخال مثل هذه الاستثناءات، وذلك أسوة بالعديد من القوانين، مثل قانون حقوق المؤلف الأمريكي[١١٧] وقانون حقوق المؤلف

---

[١١٢] See Wikipedia, *List of countries' copyright lengths*, available at: ‹https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries%27_copyright_lengths›.

[١١٣] Fitzgerald and Olwan, supra no 105, 571.

[١١٤] انظر المادة (٣٧) والمادة (٤٢) من قانون حقوق المؤلف البحريني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، والمادة (٢٥) من القانون المغربي المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة ٢٠٠٠، والمادة (٢٦) من المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٥ بإصدار حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وجميع قوانين حقوق المؤلف في العالم متوفرة على موقع الويبو على العنوان التالي: ‹http://www.wipo.int/wipolex/en/results.jsp?countries=&cat_id=11›.

[١١٥] انظر المادة (٤/٤/١٤) من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٤ والمادة (٥/٥/١٥) من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤ والمادة (٤/٥/١٥) من الاتفاقية الموقعة بين عُمان والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٦. اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المختلفة، متوفرة على العنوان التالي: ‹https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements›.

[١١٦] تنص المادة (٧) من اتفاقية برن على ما يلي:
مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته.
١. "ومع ذلك، فإنه بالنسبة للمصنفات السينمائية، يكون لدول الاتحاد الحق في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي بمضي خمسين عامًا على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف، وفي حالة عدم تحقق مثل هذا الحدث خلال خمسين عامًا من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف، فإن مدة الحماية تنقضي بمضي خمسين عامًا على هذا الإنجاز.
٢. بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسمًا مستعارًا، فإن مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تنتهي بمضي خمسين سنة على وضع المصنف في متناول الجمهور بطريقة مشروعة. ومع ذلك، إذا كان الاسم المستعار الذي يتخذه المؤلف لا يدع أي مجال للشك في تحديد شخصيته فإن مدة الحماية تكون هي المنصوص عليها في الفقرة (١)، وإذا كشف مؤلف مصنف يعوزه اسم المؤلف أو يحمل اسمًا مستعارًا عن شخصيته خلال المدة المذكورة أعلاه، تكون مدة سريان الحماية هي المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) ولا تلتزم دول الاتحاد بحماية المصنفات التي لا تحمل اسم مؤلفها أو تحمل اسمًا مستعارًا إذا كان هناك سببًا معقولاً للافتراض أن مؤلفها قد توفى منذ خمسين سنة.
٣. تختص تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد مدة حماية مصنفات التصوير الفوتوغرافي ومصنفات الفن التطبيقي بالقدر الذي تتمتع فيه بالحماية كمصنفات فنية. ومع ذلك فإن هذه المدة لا يمكن أن تقل عن خمس وعشرين سنة تبدأ من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف...».
اتفاقية برن متوفرة على العنوان التالي:
‹http://www.wipo.int/treaties/ar/text.jsp?file_id=283692›

[١١٧] *See Digital Millenuim Copyright Act of 1998 (DMCA)*, sec., 1201 - circumvention of copyright protection systems, available at ‹https://www.law.cornell.edu/uscode/text/17/1201›.

الكندي[118] وقانون حقوق المؤلف الأسترالي[119]. ومن المؤسف القول أن عدة دول عربية، مثل قطر والكويت والأردن، لم تراعِ ذلك في قوانينها.[120]

هـ) توفير حماية متوازنة للبرمجيات المغلقة وقواعد البيانات وتشجيع استخدام البرمجيات المفتوحة

ينبغي تحديد نطاق الحماية المتوفرة بموجب قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي لبرامج الحاسوب (البرمجيات المغلقة) وقواعد البيانات وصور الاعتداء عليها، ومن المهم تعديل القانون بحيث يكون متوافقًا مع الطبيعة التقنية والوظيفية للبرمجيات وقواعد البيانات. كما أنه من المهم إدخال استثناءات جديدة خاصة بالبرمجيات، مثل الهندسة العكسية (reverse engineering)، وأخرى خاصة بقواعد البيانات تسمح باستخراج البيانات (data mining) وتحليلها (data analysis) وإعادة استخدامها (reutilization) واستخلاصها (extraction) لأغراض غير تجارية وللقيام بالأبحاث وغيرها من الاستثناءات العادلة الأخرى المقررة في هذا الخصوص.[121]

وهناك حاجة لدراسات متخصصة تحدد عدد الشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة[122] (small and meduim enterprises, SMEs) في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار احتياجاتها الحقيقية في الصناعة الخاصة بالبرمجيات وقواعد البيانات. ولا تتعارض هذه الاقتراحات بأي شكل من الأشكال مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث إنها لا تأخذ بنظام قانوني لحماية البرمجيات وقواعد البيانات يُلزم الدول، بل تترك لها مطلق الحرية في وضع تشريعات مناسبة لتطوير الصناعات المحلية في هذا الخصوص.

وهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أهمية استخدام البرمجيات المفتوحة في بناء بنية تحتية مناسبة للحكومة الإلكترونية تشجع الابتكار والإبداع بين جميع المتعاملين مع الحكومة.[123] وقد قامت عدة دول، مثل البرازيل،[124] والهند،[125] وجنوب أفريقيا،[126] والصين،[127]، باستخدام هذه البرمجيات في أعمال الحكومة الإلكترونية لتحقيق الانفتاح والاستقلالية والشفافية وتخفيض تكاليف التراخيص وتشجيع المنافسة والابتكار في القطاع العام. وينبغي إيلاء الاهتمام بالبرمجيات المفتوحة والحرّة المصدر (Free and Open Source Software, FOSS) التي تسمح لمستخدميها بالاطلاع على كيفية كتابة البرنامج

---

[118] See sec. 41 of the Canadian copyright law and particularly secs 41.11, 41.13 and 14.15 of the Law. The full Canadian law is available here ‹http://laws-lois.justice.gc.ca/PDF/C-42.pdf›.

[119] *See Australian Copyright Act of 1968* as amended by the Digital Agenda Act in 2000, sections 116AN and 116B, available at ‹http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/ca1968133/index.html#s116an›.

[120] انظر المادة (٤٢) من القانون الكويتي رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الملكية الفكرية، والمادة (٤٢) من القانون القطري رقم ٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة. والمادة (٥٥) من القانون الأردني رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٤ لحق المؤلف والحقوق المجاورة.

[121] Hargreaves and Hugenholtz, supra n 2.

[122] انظر القانون الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. القانون متوفر على العنوان التالي: ‹http ://24.ae/article.aspx?ArticleId=72281›.

[123] Paul Dravis, *Open Source Software - Perspectives for Development* (November 2003), The Dravis Group, available at ‹http://www.infodev.org/en/Document.21.pdf›; UNCTAD, Free Software and Open Source Foundation for Africa, *The State of Free and Open Source Software in Africa & Proposed Action Plan* (June 2003), available at ‹http://ro.unctad.org/ecommerce/event_docs/tunis03/fossfa.pdf›; Robert W. Hahn, *Government Policy Toward Open Source Software*, available at ‹http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1411617›. Last visited Dec. 3, 2015.

[124] انظر استخدام البرمجيات المفتوحة في البرازيل:
The Brazilian Public Sector to Choose Free Software, PC Linux Online, June 2, 2003, available at: ‹http://www.pclinuxonline.com/modules.php?name=News&file=articleamp;sid=6879›. Last visited Dec. 3, 2015.

[125] انظر استخدام البرمجيات المفتوحة في الهند:
Mark Bohannon, India Adopts a Comprehensive Open Source Policy, August 26, 2015, available at ‹http://opensource.com/government/15/8/india-adopts-open-source-policy›. Last visited Dec. 3, 2015.

[126] انظر استخدام البرمجيات المفتوحة في جنوب أفريقيا:
Vital Wave Consulting, The South African Adoption of Open Source, June 2008, available at: ‹http://vitalwave.com/wp-content/uploads/2015/10/AP_South-African-Adoption-of-Open-Source.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

[127] انظر استخدام البرمجيات المفتوحة في الصين:
Klint Finley, People's Republic of Open Source: Chinese Government Embraces Linux, March 25, 2013, available at ‹http://www.wired.co.uk/news/archive/2013-03/25/ubuntu-china›. Last visited Dec. 3, 2015.

والحق في دراسته وتغييره حسب الحاجة والضرورة. وقد نالت حركة البرمجيات المفتوحة في مقابل البرمجيات المغلقة (proprietary and closed–source code software) التي قادها ريتشارد ستالمان[١٢٨] (Richard M. Stallman)، اهتمامًا عالميًا منقطع النظير من قِبل الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية.[١٢٩] ومهما كان القرار الذي تتخذه دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص استخدام البرمجيات المفتوحة في العمل الحكومي، ينبغي على صناع القرار العمل على تطوير سياسات خاصة تشجع الاستثمار في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في الدولة. كما أنه من المهم وضع قوانين لا تُفرق في استخدام البرمجيات المغلقة والمفتوحة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المشتريات الحكومية (government procurement)، ولا تُعطي أفضلية لأحد المنتجات على الآخر، ولا تُحد من الحرية والمنافسة في سوق العمل.[١٣٠]

الخاتمة

قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي قانون مهم وضروي لتحفيز الابتكار والإبداع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو قانون أساسي لمجتمع المعلومات ومن شأنه أن يحقق أهداف التنمية في البلاد. اقترح البحث إدخال تعديلات مختلفة على القانون حتى يصبح عصريًا يستجيب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي تطمح أن تكون من أفضل دول العالم وفقًا «لرؤية الإمارات لعام ٢٠٢١».[١٣١] وقد جاء البحث على ذكر تجارب العديد من الدول التي قامت بعصرنة قوانينها لمواكبة التطورات التكنولوجية والتي يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة منها لتحديث قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي.[١٣٢] ومن المهم أن يعمل المشرّع الإماراتي على صياغة قانون متوازن لا يحمي حقوق المؤلفين ومالكي الأعمال الأدبية أو الفنية فقط، بل يهتم أيضًا بالمستخدمين العاديين لشبكة الإنترنت والباحثين وأمناء المكتبات والمبرمجين وفاقدي البصر وغيرهم من الفئات الأخرى التي يمسها قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.[١٣٣] وينبغي أن يكون القانون بسيطًا ومرنًا ومتطورًا يتناسب مع الظروف والتطورات التكنولوجية التي يزخر بها العالم ويساعد على تدفق المعلومات في العصر الرقمي في شبكة الإنترنت ولا يعيق انتقالها ليزيد من القوة التنافسية للدولة على المستويين المحلي والإقليمي.

وينبغي التنبه إلى أن محاولة تعديل قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الإماراتي ليتناسب مع التطورات التكنولوجية، قد يستغرق وقتًا ليس بالقصير ومن المهم عدم التسرع في إدخال تغييرات سريعة في القانون قد لا تكون ضرورية ومناسبة.

وختامًا نقول أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أرضًا خصبة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في العالم العربي والشرق الأوسط حيث يوجد فيها أفضل العقول الماهرة المتدربة للعمل واكتساب الخبرات العالمية، ويمكنها بسهولة استخدام البرمجيات الحرة أو المفتوحة في المؤسسات الحكومية والقطاع العام ووضع الإطار القانوني والتشريعي الناظم لها.

---

[١٢٨] See Free Software Organization (FSF) ‹http://www.fsf.org›.

[١٢٩] انظر حميد بن قدور اليماحي، «حكومة محمد بن راشد خبرة إدارية ودماء جديدة تعزز تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة، وتسعى إلى وضع الدولة بين الأفضل عالميًا بحلول ٢٠٢١»، موقع الطويين الإخباري، ٣١ آذار/أبريل ٢٠١٥، المقالة متوفرة على العنوان التالي: ‹http://www.tawyeen.com/tword/?p=28897›. Last visited Dec. 3, 2015

[١٣٠] Lawrence Lessig, 'Open Source Baseline: Compared to What?' in Robert W. Hahn, Government Policy Toward Open Source Software, 67-68, available at ‹http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1411617›. Last visited Dec. 3, 2015.

[١٣١] تم إطلاق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة بعنوان «متحدون في الطموح والعزيمة» من قِبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في مطلع شهر فبراير عام ٢٠١٠ بهدف أن تكون الدولة من ضمن أفضل دول العالم إقليميًا وعالميًا بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد الوطني الإماراتي عام ٢٠٢١. وتتضمن رؤية الإمارات لعام ٢٠٢١ أربعة عناصر هامة تشمل الهوية الوطنية، والاقتصاد، والتعليم، والصحة. لمزيد من المعلومات حول رؤية الإمارات ٢٠٢١، راجع موقع رؤية الإمارات ٢٠٢١ على العنوان التالي: ‹http://www.vision2021.ae/ar/our-vision›. Last visited Dec. 3, 2015.

[١٣٢] See Free Word Center, The Right to Share: Principles on Freedom of Expression and Copyright in the Digital Age (2013),avail able at ‹http://www.article19.org/data/files/medialibrary/3716/13-04-23-right-to-share-EN.pdf›. Last visited Dec. 3, 2015.

[١٣٣] See L. Ray Patterson and Stanley W. Lindberg, The Nature of ..Copyright: A Law.. of Users' Rights, (University of Gerogia Press, 1991) at 109.